التغيير الديموغرافي في سوريا

جريمة حرب

يُعـدّ التغييـر الديموغرافـي الحاصـل فـي سـوريا منذ نحو عقـد من الزمـان، بمعرفة النظام السوري وحلفائه الإيرانيين، «جريمة ضد الإنسانية»، وفق المعايير الدولية.

وحسـبما ورد فـي «نظام روما الإنسـاني» للمحكمـة الجنائيـة الدّوليـة، فـإنّ: «إبعاد السّـكان أو النقـل القسـري للسـكان، إذا ارتُكـب فـي إطار هجـوم واسـع النطاق أو منهجي موجَّه ضد أي مجموعة من السُّكان المدنيين، يشكّل جريمة ضد الإنسانية».

وتحظـر المـادة 49 مـن اتفاقيـة جنيـف الرابعة لعام 1949 النقل القسري الجماعي والفـردي للأشـخاص أو نفيهم من مناطق سـكناهم إلـى أراض أخـرى، إلاّ أن يكـون هـذا في صالحهم، بهـدف تجنيبهم مخاطر النزاعات المسلحة.

كمـا يحظـر القانـون الدولـي الإنسـاني، بشـكل صريـح نقـل أو إبعـاد الأفـراد من أماكـن سـكنهم، إلا باسـتثناءات معينـة يمكن اعتبارها «حالات إبعاد شرعية»، وهي عندمـا توجد بالفعل ضـرورة لنقل مجموعة مـن الأشـخاص لفتـرة مؤقتة إلـى أماكن أخرى، وذلك لأغراض عسكرية أو خوفًا على حياتهم.

ويُعـرِّف القانون الدوليّ الإنسـانيّ التهجير القسـريّ بأنّـه: «الإخـلاء القسـريُّ وغيـر القانونـيّ، لمجموعة من الأفراد والسـكان مـن الأرض التـي يقيمـون عليهـا»، وهو ممارسـة مرتبطة بالتطهير، وإجراء تقوم به الحكومـات، أو المجموعات المتعصبة تجاه مجموعة عرقيّة أو دينيّة معيّنة، وأحيانًا ضد مجموعات عديدة بهدف إخلاء أراضٍ معينة لنخبة بديلة أو فئة معينة لتحل محلها بشكل نهائي.

ويتنـاول القانـون الدولـي مسـألة التغيير الديموغرافـي تحت مسـمّيات التهجير، أو الإخـلاء أو النقل القسـري، ويدرجها ضمن جرائـم الحـرب وجرائـم الإبـادة الجماعيـة والجرائم ضد الإنسانية .

ويعـرّف التهجيـر القسـري بأنـه الإخـلاء القسري وغير القانوني لمجموعة من الأفراد والسـكان من الأرض التـي يقيمون عليها، وهي ممارسـة مرتبطـة بالتطهيـر العرقي أو الطائفـي، وإجراء تقـوم به الحكومات أو المجموعات المتعصّبة تجاه مجموعة عرقية أو دينيـة معيّنـة، وأحيانًـا ضـدّ مجموعات عديـدة، بهدف إخـلاء أراضٍ معينة لجهة أو فئةٍ أخرى بديلة.

بدأت عام 1970.. واستفلحت بعد الثورة

من وراء جرائم «التهجير» في سوريا؟

أحمد النعماني

■ مع اندلاع ثورة السوريين ضد نظام بشار الأسد عام 2011، عمدت آلة النظام العسكرية المدعومة من إيران إلى تدمير أجزاء كبيرة من أحياء المعارضة في مدينة «حمص» التي كانت إحدى معاقل الثورة، وتهجير من بقي فيها، وإحلال موالين للنظام بدلًا منهم، بحيث غدت غالبية التركيبة السكانية للمدينة من أبناء الطائفة العلوية.

ورغم أن هذا التغيير لم يكن وليد الأحداث التي عاشتها البلاد خلال السنوات الماضية حصرًا، إنما بدأ منذ وصول الرئيس السابق حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970، إلا أنه صار واضحًا وجليًّا أكثر خلال الأعوام الأخيرة، مع اتساع نطاق المناطق التي هجّر النظام أهلها، حيث استبدل الأهالي بموالين له من طائفته العلوية.

■ دمشق شكّلت مركز السياسة والاجتماع والاقتصاد للنظام وإيران وميليشياتها منذ عام 1981

وتطورت جريمة التغيير الديموغرافي هذه، بعد اندلاع الثورة، في إطار ما سُمي في أدبيات النظام السياسية باسم «سوريا المفيدة»، حين اعتُبر نهر العاصي بمثابة «حاجز طبيعي بين كتلة النظام الاجتماعية والنسيج السكاني الثائر، ليطال التغيير العديد من المناطق في ريف حماة، مثل قرى العشارنة وقبر فضة والرملة، حيث تم تهجير أهلها بفعل القصف والمجازر وتوطين عائلات علوية مكانهم.

«التعميم» على الجريمة

شكّلت دمشق مركز السياسة والاجتماع والاقتصاد في سوريا للنظام وإيران وميليشياتها منذ عام 1981، حيث بدأ هؤلاء بشكل عملي تنفيذ سياسة تغيير ديموغرافي واسع وبطيء، في محيط دمشق الجنوبي.

الكاتب السوري فايز سارة

ومن ذلك، منطقة «السيدة زينب» في جنوب دمشق، التي كان عدد سكانها لا يتجاوز 60 ألف نسمة عام 1981، غالبيتهم من أبناء القرية الأصلية، والباقي نازحون من الجولان ولاجئون فلسطينيون، فيما يبلغ الآن عدد سكانها حوالي 600 ألف نسمة، حيث سهّل النظام لإيرانيين وعراقيين وأفغان شراء المنازل والأراضي، وبناء مؤسسات تعليمية وإدارية في «السيدة زينب». وتحولت المنطقة لأهم المراكز الشيعية في العالم خارج العراق وإيران، وأصبح أغلبية سكانها من أصول عراقية وإيرانية وأفغانية.

ويؤكد المراقبون أن أطرافًا مختلفة انخرطت في جرائم التغيير الديموغرافي داخل سوريا ما بعد الثورة، غير أن الأشد حضورًا في هذ الجرائم ثلاثة أطراف، أولهم وأهمهم هو نظام بشار الأسد، الذي استخدم ميليشياته وآلته العسكرية والأمنية إلى أقصى الحدود، ثم شاركت في الجرائم ميليشيات إيران، والميليشيات الشيعية العراقية والأفغانية وغيرها. وانضمت إلى الطرفين جماعات التطرف والتشدد، منها «داعش» و«النصرة» وأخواتهما، مما ساهم في «التعميم» على الجريمة، وعمل نحو خلط أوراقها، عبر دفع جماعات من خارج القوى الثلاث السابقة للمشاركة في ارتكاب هذه الجرائم المرّوعة.

وكان لإيران وميليشياتها دور كبير وخطير في عمليات التغيير الديموغرافي الممنهج في سوريا، وأوضحها في العاصمة دمشق، نظرًا إلى أهميتها السياسية ولوجود عدد من المراقد الدينية الشيعية فيها.

استغلت إيران، إلى جانب التهديد والترهيب، تنامي الفقر في أوساط كثير من السوريين داخل أحياء دمشق القديمة، لإجبارهم على بيع ممتلكاتهم، ما جعل الأحياء المحيطة بالجامع الأموي، وشارع الأمين، «منطقة شيعية» بامتياز.

وتحت الذريعة ذاتها امتد التغيير الديموغرافي إلى داريا في ريف دمشق، حيث تم إكراه 700 مسلح ومن تبقى من عائلاتهم، وبعد حصار طويل، على الانتقال إلى إدلب في الشمال السوري، وإحلال أكثر من 300 عائلة عراقية شيعية مكانهم، بينما بقيت منطقة السيدة زينب منذ عام 2012 مقرًا للميليشيا الإيرانية.

وتكرس هذا المخطط مع استيلاء «حزب الله» اللبناني على بلدات تقع على الحدود اللبنانية- السورية، كما هو حال مدينة «القصير» التي هُجّر أهلها عام 2013 ومُنعوا من العودة إليها بشكل نهائي، وحل مكانهم سوريون شيعة شكّلوا ميليشيا طائفية باسم «لواء الرضا».

وشهد عام 2018 أخطر عملية تهجير وتغيير ديموغرافي، بترحيل الآلاف من السوريين السنّة من بلدتي الزبداني ومضايا في ريف دمشق، واستبدال الآلاف من السوريين الشيعة والعلويين بهم، تم نقلهم من بلدتي كفريا والفوعة في ريف إدلب.

خلق واقع جديد

هناك عملية تغيير ديموغرافي خطيرة تعمل عليها تركيا منذ سنوات، لخلق واقع جديد على حدودها الجنوبية من خلال إعادة صياغة تلك المنطقة، سياسيًا واجتماعيًا، واضعةً نصب عينيها تهجير وتفكيك الوجود الكردي الكثيف فيها.

مارست تركيا مختلف أساليب الترهيب وأشنع وسائل الفتك والتنكيل، لإفراغ مناطق غرب نهر الفرات وشمال مدينة حلب من سكانها، مثل قرى ومدن عفرين ومدينة جرابلس والخط

بعض القرى التي تسطير عليها التنظيمات الموالية لتركيا باتت خالية من المسيحيين

السكاني الواصل منها إلى مدينة الباب ومنبج، وإحلال النازحين السوريين مكانهم.

وأعلنت تركيا عام 2020 عن السعي لتوطين مليون سوري في مناطق تل أبيض ورأس العين، بعد أن أفضت عملية «نبع السلام» العسكرية، إلى نزوح نحو 500 ألف من سكانها الأكراد، الأمر الذي ينذر ليس فقط بتغيير معالم تلك المناطق، بل بوجود مخطط مغرض لحكومة أنقرة تطمع فيه لضم وامتلاك مزيد من الأراضي السورية، كما فعلت بلواء الإسكندرون إبان الانتداب الفرنسي لسوريا عام 1939.

كما استهدفت جرائم التغيير الديموغرافي السوريين المسيحيين، الذين قدرت نسبتهم من السكان بنحو تسعة في المئة من السكان عام 2011، ووصلت نسبتهم اليوم إلى نحو ثلاثة في المئة في أحسن التقديرات، مما يعني أن نحو سبعين في المئة منهم غادروا البلاد لاجئين ومهاجرين.

خرج هؤلاء المسيحيون تحت ضغط ثلاثة عوامل؛ أولها سياسات وممارسات نظام الأسد نحوهم ومحاولاته استخدامهم في الصراع السوري، وثانيهما قيام جماعات التطرف، وخصوصًا الجماعات الإسلامية المسلحة بالتعدي عليهم واضطهادهم، والثالث يمثله تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد بشكل عام.

ويضع غالبية السوريين حاليًا أياديهم على قلوبهم، خشية تأثير هذا التغيير الديموغرافي على تعايشهم ووحدة وطنهم ومستقبلهم. ولا يخفف من ثقل هذا الخوف ووطأته ما يعتقده بعض المتفائلين أن ما يجري يحمل في أحشائه أسباب دماره، وهو مجرد عبث طارئ لن يدوم طويلاً فرضته حاجة سياسية مؤقتة لا بد أن يزول بزوالها، تحدوهم حقيقة أن التغيير الديموغرافي ملفوظ دوليًا كجريمة ضد الإنسانية، حسب اتفاقيات جنيف عام 1949، ويصعب تمريره في عصر الاتصالات والمعلوماتية، ومع وجود مؤسسات توثّق ما يحدث بعناية ودقة، وأيضًا لكون تلك الكيانات المصطنعة لا تزال محاطة بإصرار سكانها القدامى على استرداد حقوقهم وممتلكاتهم، وبمحطات مهمة في التاريخ نجح خلالها السوريون في إحياء تعايشهم والمحافظة على تنوعهم وتعدديتهم، وإفشال غير محاولة لتقسيمهم وتفكيكهم والنيل من هويتهم الوطنية.

ويقول الكاتب السوري فايز سارة، إنه سيمر وقت طويل، قبل اكتشاف كل الجرائم التي جرى ويجري ارتكابها في سوريا، بل إن بعض الجرائم ستظل متوارية إلى أن تتغير الأحوال والظروف المحيطة بالسوريين وسوريا، ولا يحتاج إلى تأكيد أنه حتى في الجرائم التي يتم الكشف عنها، فإن فيها بعضًا من حيثيات وتفاصيل يمكن أن تغيب، خصوصًا إذا كان شهودها وضحاياها ذهبوا في غياهب النسيان، وصاروا مجرد أرقام بين من ماتوا أو اختفوا في مجريات الكارثة السورية.■

■ المصادر:

- تفاصيل في جريمة التغيير الديمغرافي، موقع الشرق الأوسط، 5 يناير/كانون الثاني 2022.

عبر التهجير القسري للسكان الأصليين

كيف جرى اصطناع «سوريا المفيدة»؟

استراتيجية الأسد أو نحرق البلد

إسراء حبيب

■ 65% من السكان الأصليين لمدينة حمص هُجِّروا إلى محافظة إدلب في الشمال هربًا من بطش النظام

■ في مارس/آذار الماضي، أكد مجلس التعاون الخليجي على دعمه جهود المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، للوصول إلى حل سياسي وفق قرار مجلس الأمن الدولي 2254، مشددًا على رفضه جميع محاولات التغيير الديموغرافي في الأراضي السورية.

وقال البيان الصادر عن المجلس الوزاري لـ «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» في دورته الـ 155، «إن المجلس لايزال على مواقفه الثابتة تجاه الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، واحترام استقلالها وسيادتها ورفض التدخلات الأجنبية في شؤونها. كما شدد البيان على دعم الجهود الدولية لرعاية اللاجئين والنازحين السوريين والعمل على عودتهم الآمنة إلى مدنهم وقراهم لكن وفقًا للمعايير الدولية، مؤكدًا على رفض مجلس التعاون أي محاولات لإحداث تغييرات ديموغرافية في سوريا.

على النقيض من ذلك، أظهرت الإجراءات التي اتخذها النظام السوري خلال العام الماضي، سعيًا منهجيًا إلى استخدام تكتيكات مختلفة، من أجل منع المُهجرين واللاجئين في كل من لبنان وتركيا، من العودة والعمل الجاد، للاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم بكل «الوسائل القانونية» التي يشرعها النظام لنفسه، أو بالقوة الجبرية، مع تمكين حلفائه الإيرانيين والميليشيات في المنطقة من تعزيز نفوذهم، واكتساب أراض جديدة.

وفي 27 أغسطس/آب 2021 بدأ النظام في تنفيذ خطة مسح العقارات في منطقة الريف الشرقي، حيث تم تقسيم العقارات إلى فئة (أ) وفئة (ب). الفئة (أ) هي التي يتم عرضها في المزاد العلني، أما الفئة (ب) هي التي يتم

مجلس التعاون الخليجي يرفض أي تغيير ديموغرافي في سوريا

■ التركماني: سياسة التهجير هي إحدى نقاط التلاقي الأولى بين الأسد ونظام الملالي الحاكم إيران

مصادرتها من قبل ميليشيات تابعة للنظام. كل هذا تم بالتواطؤ والتعاون مع الأجهزة الأمنية.

ويومًا بعد يوم، تكتسب إجراءات الاستيلاء على أملاك الغائبين صفة الأمر الواقع بمرور الوقت، مع عدم جدية المجتمع الدولي في التعامل مع هذه الأزمة، واستمرار هذه الإجراءات التعسفية، مما يسمح للنظام بترسيخ سياساته وإعطائها مظهر الشرعية المحلية.

اقتلاع شعب

يقول الكاتب عبد الله التركماني، يعرف السوريون أنّ النظام سعى باستمرار لامتلاك الأدوات الكفيلة بتأبيد سلطة آل الأسد، وأنه لم يتوان عن ارتكاب أبشع الجرائم في سبيل هذا الهدف، لكن، لم يكن يدور في خلدهم أنه يُمكن أن يلجأ إلى اقتلاع الشعب من بيوته وقراه وبلداته ومدنه وتشريده في الداخل السوري وفي جهات الدنيا الأربع، وإحلال مرتزقة من شعوب أخرى مكانه، في عملية تغيير ديموغرافي تهدّد النسيج الوطني السوري.

يضيف التركماني، أن سياسة التهجير هي إحدى نقاط التلاقي الأولى بين الأسد ونظام الملالي الحاكم إيران، مع اختلاف أهداف ودوافع كل منهما، فالأسد يريد ضرب حاضنة الثورة وإعادة السيطرة الكاملة على سوريا، ولو كانت حطامًا. بينما تسعى إيران إلى تغيير ديموغرافي يحقق لها وجودًا ونفوذًا على الأرض، ويُمكّنها من التحكّم في مسار عملية السلام في سوريا لاحقًا، بالإضافة إلى تحقيق حلم «الهلال الشيعي».

أسهم النظام الإيراني بالمشاركة بفعالية في مخطط التغيير الديموغرافي في بعض المناطق، مع تزايد تأثيره بشكل كبير من خلال إنشاء الميليشيات والمؤسسات التي تروّج التشيّع.

وفوجئ السوريون بموجة عمليات الشراء التي قام بها تجار إيرانيون، لمساحات كبيرة من العقارات في عدد من المدن، بالدرجة الأولى في وسط العاصمة دمشق ووسط مدينة حمص، بالإضافة إلى أملاك خاصة بأولئك الذين هربوا من سوريا. هذا بالإضافة إلى جهود السفارة الإيرانية لشراء عقارات في أحياء تاريخية في دمشق القديمة، في المنطقة التي تمتد من الجامع الأموي إلى باب توما.

واشترت طهران عددًا كبيرًا من المنازل، مع مساحات من الأرض، في منطقة مقام السيدة زينب غرب العاصمة، والتي عمل « حزب الله « على تحصينها بشكل كبير واستخدامها كعازل أمني، كما سكنتها عائلات شيعية لبنانية منذ أواخر عام 2012، حتى هذه اللحظة.

مناطق «صفاء سكاني»

ارتكبت قوات النظام وحلفاؤه، على مدار الأعوام الأخيرة، مذابح طائفية وجرائم «تهجير قسريّ» ضد السكان السُّنة الأشد فقرًا، سواء الذي شاركوا في الثورة السورية، أو الذين أبدوا تعاطفًا معها في مناطق عدَّة. وعلى نحو مماثل، فالميليشيات الشيعية الطائفية، المحلية والأجنبية، وأحيانًا عائلاتهم، انتقلوا إلى مناطق تعتبر حساسة لأسباب أمنية وسياسية؛ في حين أن إيران توسّع باستمرار عمليات شراء الأراضي، بحيث بات التغيير الديموغرافي في مناطق محددة واقعًا ملموسًا. كما أُدرِجَت مسألة «إعادة

محافظ دير الزور فاضل نجار مع عناصر من الميليشيات الإيرانية في دير الزور

الإعمار» ضمن اتهامات التغيير الديموغرافي الموجهة للنظام.

وكانت محافظة حمص هي المثال البارز في هذا الصدد، انخفض عدد السكان من 1.5 مليون نسمة قبل بدء الثورة، إلى حوالي 400،000 نسمة في 2016. تقريبًا حوالي 65% من السكان الأصليين للمدينة هُجّروا إلى البلدان المجاورة، ونزحوا إلى محافظة إدلب في الشمال هربًا من بطش النظام.

وتصاعدت خلال السنوات الأخيرة حدة السياسات التي يتبعها النظام السوري، والرامية لإحداث تغيير ديموغرافي ينجم عنه مناطق «صفاء سكاني» تخدم رؤية النظام وحليفته إيران لاصطناع «سوريا المفيدة».

وعلى إثر خطاب بشار الأسد في يوليو/ تموز 2015، أخذ التهجير يأخذ طابعًا ممنهجًا. وبدأ التفكير جديًّا بالانكفاء إلى ما اصطُلح على تسميته بـ «سوريا المفيدة» لتحصينها وحمايتها. وكانت مسألة التغيير الديموغرافي في صُلب خطة التحصين والحماية هذه. ولجأ، من أجل تحقيق هذا الهدف، إلى إطباق الحصار على المناطق التي تقع تحت سيطرة المعارضة، حيث جرى حرمانها من جميع مقوّمات الحياة، تطبيقًا لمبدأ «التجويع من أجل التركيع»، وإخضاعها، بعد ذلك، عبر التهديد بالإبادة، من أجل الخضوع لـ «اتفاقات المصالحة» التي لم تكن تعني سوى الاستسلام والتهجير.

وحتى بداية عام 2018 تمكن النظام السوري، بالتعاون مع النظامين الروسي والإيراني، من إجبار المعارضة على إخلاء المناطق التي كانت تسيطر عليها مقابل اختيارها الذهاب إلى الشمال السوري، وتحديدًا إدلب، بعد اتفاقات أطلق عليها النظام السوري وروسيا ما يسمى «اتفاقات المصالحة»، لكنها بالنسبة إلى المعارضة عُدت اتفاقات تهجير قسري، إذ أجبر الأهالي، بمن فيهم المدنيون، على مغادرة بيوتهم ومدنهم وقراهم مقابل الحفاظ على أرواحهم إذا ما قرروا الذهاب إلى إدلب، وقد ارتفعت أعداد المناطق التي شهدت عمليات تهجير لسكانها في سوريا إلى أكثر من 30 مدينة وبلدة.

ويؤكد المراقبون أن ممارسات التغيير الديموغرافي، ستؤدي إلى عقبات جديدة وصعبة للغاية، أمام تأمين حقوق المُهجرين بمجرد الوصول إلى مرحلة إعادة الإعمار في سوريا، فضلًا عن زيادة تعقيد عملية العودة الآمنة والكريمة لهؤلاء المهجرين، ما يخلق ظروفًا مواتية لمزيد من عدم الاستقرار داخل البلاد، ويؤدي إلى استمرار الصراع السوري في المستقبل المنظور.■

■ المصادر:

1- التغيير الديموغرافي في شرق سوريا يحمل تحذيرًا ينذر بالسوء على مستقبل البلاد، موقع الرابطة السورية لكرامة المواطن، 12 مارس/آذار 2023.

2- مخاطر التغيير الديمغرافي في سورية، موقع الحوار المتمدن، 4 أبريل/نيسان 2021.

3- «السجل الأسود» للنظام السوري واستراتيجية «الأسد أو نحرق البلد»، موقع إندبندنت عربية، 30 يونيو/حزيران 2022.

4- مجلس التعاون الخليجي يرفض أي تغيير ديموغرافي في سوريا، موقع المدن، 23 مارس/آذار 2023.

بشار الأسد اعترف بالجريمة على الملأ

مأساة تهجير وتشريد 13 مليون سوري

التغيير الديموغرافي في سوريا

يوسف شرف الدين

■ في عام 2017، اعترف بشار الأسد في أحد خطاباته بارتكاب نظامه جرائم التغيير الديموغرافي، في حق 13 مليون سوري، قائلًا: لقد خسرنا الكثير من الشباب والبنية التحتية، لكن سوريا الآن أصبحت «مجتمعًا متجانسًا»!

ونفذ نظام الأسد، وفق سياسته المعلنة، عمليات التشريد والتغيير الديموغرافي وفق عدة آليات وأساليب، مثل ملاحقة الناشطين واعتقالهم وتصفيتهم، وتسريب ما يسمى «قوائم المطلوبين» لدفعهم إلى مغادرة البلاد، ثم قصف المدن وحصارها وإجراء مصالحات تفضي إلى تهجير السكان، ثم مصادرة ممتلكاتهم، ثم محاولة «شرعنة» انتهاك حقوق السكن بإصدار المراسيم والتشريعات، لكي يثبت الوقائع على الأرض، ويمنع فرص عودة المُهجرين إلى ديارهم، مع إخلال آخرين يتبعون إيران والنظام

■ أجهزة النظام عمدت إلى حرق سجلات المحاكم والمواليد في البلاد لطمس حقوق الأهالي السُّنة

مذهبيًا وسياسيًا، مكانهم.

ولجأ النظام إلى أساليب أخرى، فبعد سيطرته على مدينة «دوما» في 2018، وعودة بعض الأهالي إليها، عمد النظام إلى تعطيل إعادة الإعمار، وإيصال الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والماء والمدارس وإصلاح الطرق.

وبسبب هذه الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية للأهالي، لجأ الكثير من سكان «دوما» إلى بيع عقارات وأراضٍ لهم، بالدرجة الأولى طبعًا إلى تجار إيرانيين، كانوا في مقدمة من يشتري العقارات والأراضي في المدينة، التي تعد من أكبر مدن منطقة الغوطة الشرقية.

تحت الجوع والحصار

كانت حملات الاعتقال والقصف الممنهج واجتياح الأحياء، هي أول الأسباب لهجرة السكان

النظام السوري سعى إلى إعادة صياغة التركيبة السكانية في مناطق معينة

الأصليين من محافظة حمص، ومع اجتياح حي «بابا عمرو»، ثم حصار أحياء حمص القديمة، وخروج سكانها منها باتفاق رعته الأمم المتحدة عام 2014، بدأ النظام يعمد إلى توطين مواليه من العلويين، وفيما بعد المقاتلين الشيعة، في الأحياء السنية التي سيطر عليها.

وعمدت أجهزة النظام إلى حرق سجلات المحاكم والنفوس في كافة ربوع البلاد، لطمس حقوق الأهالي السنة غالبًا، كما حدث في حمص عام 2013، وفي مدينة دوما عام 2012.

وكان يجري التوغل في تنفيذ المجازر التي طالت مناطق السنّة حصرًا، مع جرائم الاعتقال والتصفية والنهب والاغتصاب التي مارستها تلك الميليشيات على الحواجز العسكرية، وكانت سببًا في نزوح أبناء تلك المناطق إلى أماكن أكثر أمانًا.

وكانت هناك أساليب أخرى، مثل شراء العقارات وهدم المباني، كما فعل النظام في منطقة بساتين المزة عام 2012، البالغ عدد سكانها 125 ألف نسمة، ضمن المرسوم رقم 66 لعام 2012 القاضي بتهجير أهلها، بحجة إحداث منطقتين تنظيميتين في محيط دمشق.

ولعبت «الحوزات الشيعية» دورًا كبيرًا في شراء العقارات واستبدالها بملكيات لشيعة وعلويين، كما حدث في أحياء العمارة والشاغور والصالحية فنادق البتراء وفينيسيا وغيرها، التي تم شراؤها وجعلها مقار لميليشيات أبي الفضل العباس.

كما جرى إجبار أهالي المدن المحاصرة على توقيع هُدن، مقابل وقف القصف عليها وإدخال بعض الطعام إليها تمهيدًا لإجبار سكانها على مغادرة مدنهم وقراهم، تحت ضغط الجوع والحصار، وقد بدأت تلك العمليات منذ عام 2013، كحصار الغوطة الشرقية والجنوبية والريف الغربي والشمالي لدمشق الزبداني، ووادي بردى، ودمّر، والهامة، وقدسيا، ومدينة حمص القديمة وحي الوعر والقصير وأحياء حلب الشرقية.

وجاء دور التضييق الاستخباراتي، من خلال لجوء النظام عبر قواته الأمنية، وكذلك الميليشيات الشيعية، إلى التضييق الأمني على سكان المناطق المستهدفة بالتهجير القسري، وذلك إما بالتضييق على حركة تنقلهم من وإلى داخل هذه المناطق، وإما عبر اعتقال الشباب بذرائع أمنية، أو بحجة أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، الأمر الذي دفع السكان إلى ترك هذه المناطق مُكرهين.

ولم يتوان نظام بشار الأسد عن استخدم «إعادة الإعمار» لإحداث التغيير الديموغرافي، بمراسيم وقوانين رأسية، إذ وقّع الأسد في سبتمبر/أيلول عام 2012 المرسوم التشريعي رقم 66، والقاضي بـ «تنظيم وتحديث مناطق السكن العشوائي وغير المصرّح به»، أي توفير الأسس القانونية والمالية لمشروع إعادة الإعمار.

وعلى أساس هذا المرسوم، أعلن النظام قراره بتدمير ومصادرة منطقتين كبيرتين في العاصمة دمشق معروفتين بمناصرتهما للمعارضة: الأولى خلف مستشفى الرازي على الطريق الرئيسي لأوتوستراد المزة؛ والثانية على الضفة الجنوبية من العاصمة السورية بجانب حي القدم.

وبررت الجهات المسؤولة في دمشق قرارها، آنذاك، مدعية أن الهدف منه هو تحسين نوعية السكن، وأن المناطق الأخرى ستتبع الخطوات نفسها لتحديث مناطق السكن العشوائي في كل

جامعة الدول العربية

البلاد، بينما هناك مناطق سكن عشوائي أخرى يسكنها مؤيدون للنظام كـ (مزة 86) الملاصق لحي المزة في شمال غرب العاصمة» في شمال شرق العاصمة، لم يشملها المخطط.

ولا يدع هذا الأمر مجالًا للشك بالبُعد الأمني السياسي لهذا القرار، إلى جانب معاقبة السكان المعارضين، وكان المشروع يُعدّ عقابًا جماعيًا وجزئيًا من خطة أمنية أكبر للنظام، ترمي إلى فرض تغيير ديموغرافي في العاصمة، عبر إحاطتها بمناطق يملؤها بسكان من مؤيديه ومن الأقليات الدينية.

مخيمات الذل واللجوء

في ختام دارسة ضافية له عن التغيير الديموغرافي، يقول الكاتب السوري خالد المطلق، إن «حكاية التهجير القسري لم تنته بخروجي من بيتي مرغمًا، أجرُ خلفي سوى عار الخذلان تاركًا بيتًا مليئًا بذكريات، لا تُسمن ولا تغني من جوع، إلّا أنّها تسمن بالغضب والكره والطمع بالعودة لا للذكريات لكن للثأر، واضعًا رحالي في مخيمات الذّل واللجوء في الشمال السوري أو في بلدان اللجوء، لا أحمل سوى حمم همومي أقتات من إغاثات منظمات تقتات بالشحادة على اسمي».

ويضيف المطلق، أن الطريق الوحيد لإنقاذ سوريا من مشاريع التغيير الديموغرافي التي تهدّدها يجب أن يمرّ عبر الوصول إلى توافق وطني، يعتمد على القطيعة مع الاستبداد والإرهاب والتطرّف بأشكاله كافة، وخطوة من هذا القبيل توجب على النخب الوطنية السورية، لدى كلّ الأطراف السياسية والمجتمعية، تحمّل المسؤولية بكل إقدام وثبات، والدخول في حوار وطني شامل يُغطي الجغرافية السورية بأسرها، حوار يُركّز على نقاط التوافق، ويعمل على تفكيك نقاط الخلاف، ويتعامل معها بعقلية وطنية إبداعية، تتجاوز العقبات والإشكالات لمصلحة مستقبل سورية وأجيالها المقبلة.

من جانبه، يؤكد جمال رشدي، المتحدث باسم جامعة الدول العربية، أن التغيير الديموغرافي ليس نتيجة الحرب فقط، ولكنه عملية ممنهجة وسياسة متبعة. وهذه السياسة تورطت فيها أبرز الأطراف الموجودة في سوريا، ومارسها النظام السوري منذ وقت مبكر، وتصاعدت في 2016 و2017، ومارستها قوى خارجية لها سيطرة على الأراضي السورية.

وأشار المتحدث باسم جامعة الدول العربية، إلى قرار الجامعة بخصوص التغيير الديموغرافي في سوريا، حيث أصدرت الجامعة قرارًا بشأن سوريا يتم تجديده سنويًا، ويشمل القرار انتقاد أي إجراءات بشأن هذا التغيير والتأكيد على الرفض الكامل القاطع لكافة التغييرات الديموغرافية، بما يشكل خرقًا للقوانين الدولية، واعتبار ذلك تهديدًا لوحدة سوريا، وتهديدًا للأمن والاستقرار في المنطقة برمتها.■

■ المصادر:

1- فوق وجعهم وجع.. التغيير الديمغرافي خطر يرعب أهل سوريا، موقع العربية، 26 ديسمبر/كانون الأول 2020.

2- التغيير الديموغرافي في سورية أثناء حكم آل الأسد، موقع حرمون، 28 أغسطس/آب 2020.

3- جامعة الدول العربية: التغيير الديموغرافي في سوريا سياسة ممنهجة وليس نتيجة حرب، موقع نورث برس، 22 يناير/كانون الثاني 2023.

بهدف اجتثاث المعارضين لنظام الأسد

التحوّل الديموغرافي.. أداة جيوسياسية للسيطرة على سوريا

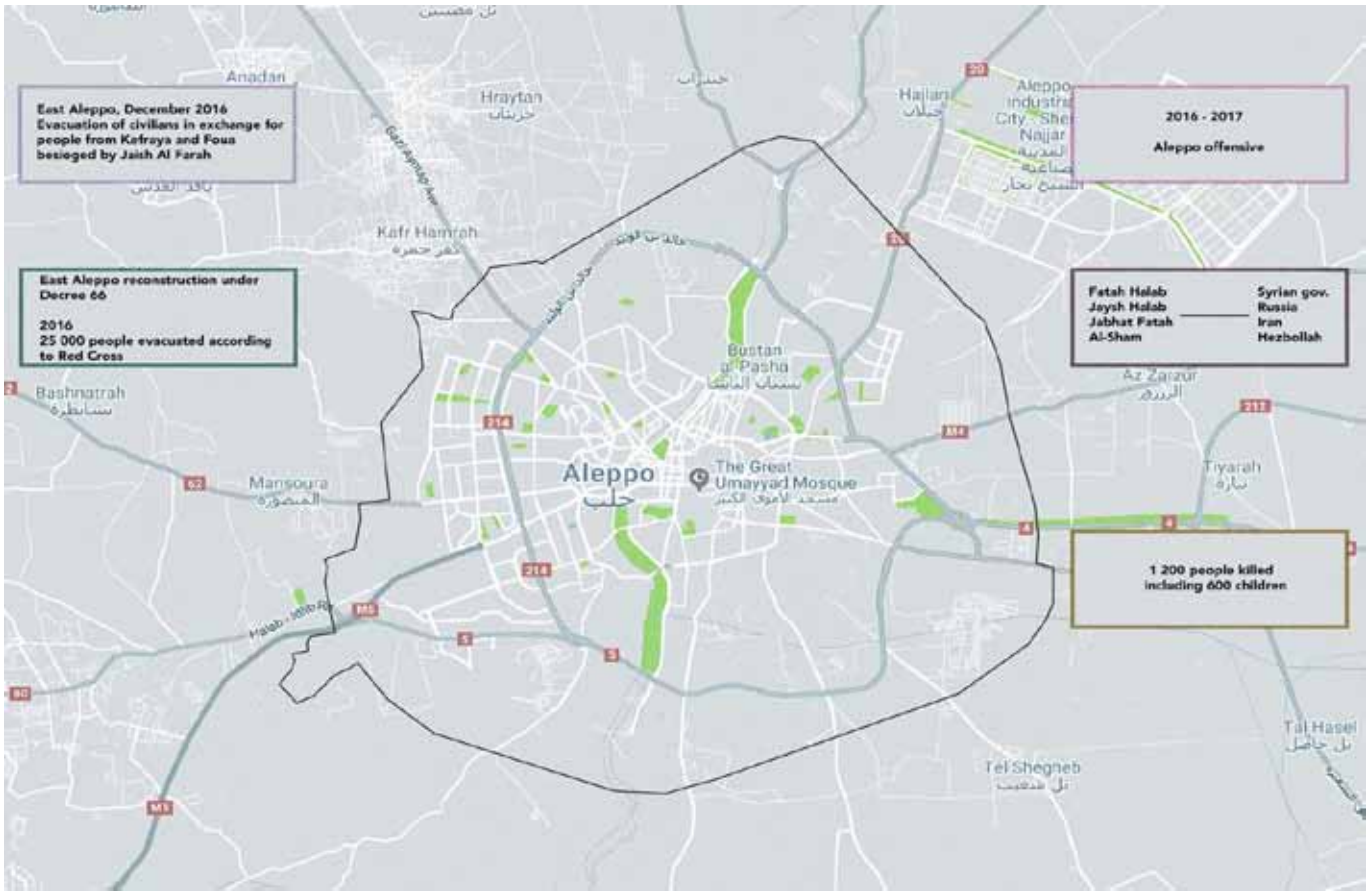

التغيرات الديموغرافية - شكل 1

سحر عزوز

■ خلال الأعوام الماضية، استخدم نظام بشار الأسد سياسة «التحوّل الديموغرافي» الممنهج، كأداة جيوسياسية للسيطرة على الأرض في سوريا. وذلك بهدف اجتثاث المعارضين للنظام، وإنشاء «سوريا جديدة» من حيث التركيبة السكانية، تخدم مصالح الأسد وإيران وروسيا في المقام الأول.

وهناك ثلاث مجموعات متنفذة تحكمت في خيوط التحولات الديموغرافية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة داخل سوريا، وهي: الحكومة والمعارضة والقوى الخارجية. ونظرًا لكون النظام السوري هو اللاعب الأول المتحكم نسبيًا في الرقعة الجغرافية، فقد جرّب النظام أثناء الصراع استخدام خططه لما بعد نهاية الحرب، واستخدمها خاصة كأداة لاجتثاث المعارضين لنظام الأسد.

ويشير المحللون إلى أن النظام هو المستفيد الأول من التغييرات الديموغرافية لسوريا ما بعد الحرب. لقد بدأ الأسد إجراء هذه التغييرات من خلال عمليات عسكرية مدعومة من الخارج، تستهدف تدمير المعارضة والمناطق التي تسيطر عليها، وإضفاء الطابع المؤسسي الرسمي من خلال استصدار سلسلة من المراسيم الموجهة نحو إعادة الإعمار وقوانين التطوير الحضري. وقد أسفرت هذه الإجراءات عن تغييرات ديموغرافية حادة يُعدّ حلّها ضرورة قصوى لمستقبل سوريا.

جاء ذلك، من منطلق أن استراتيجية

■ الإحصاءات: نسبة المكوّن العربي السني انخفضت من 79,5% عام 2011 إلى 60,2% حاليًا

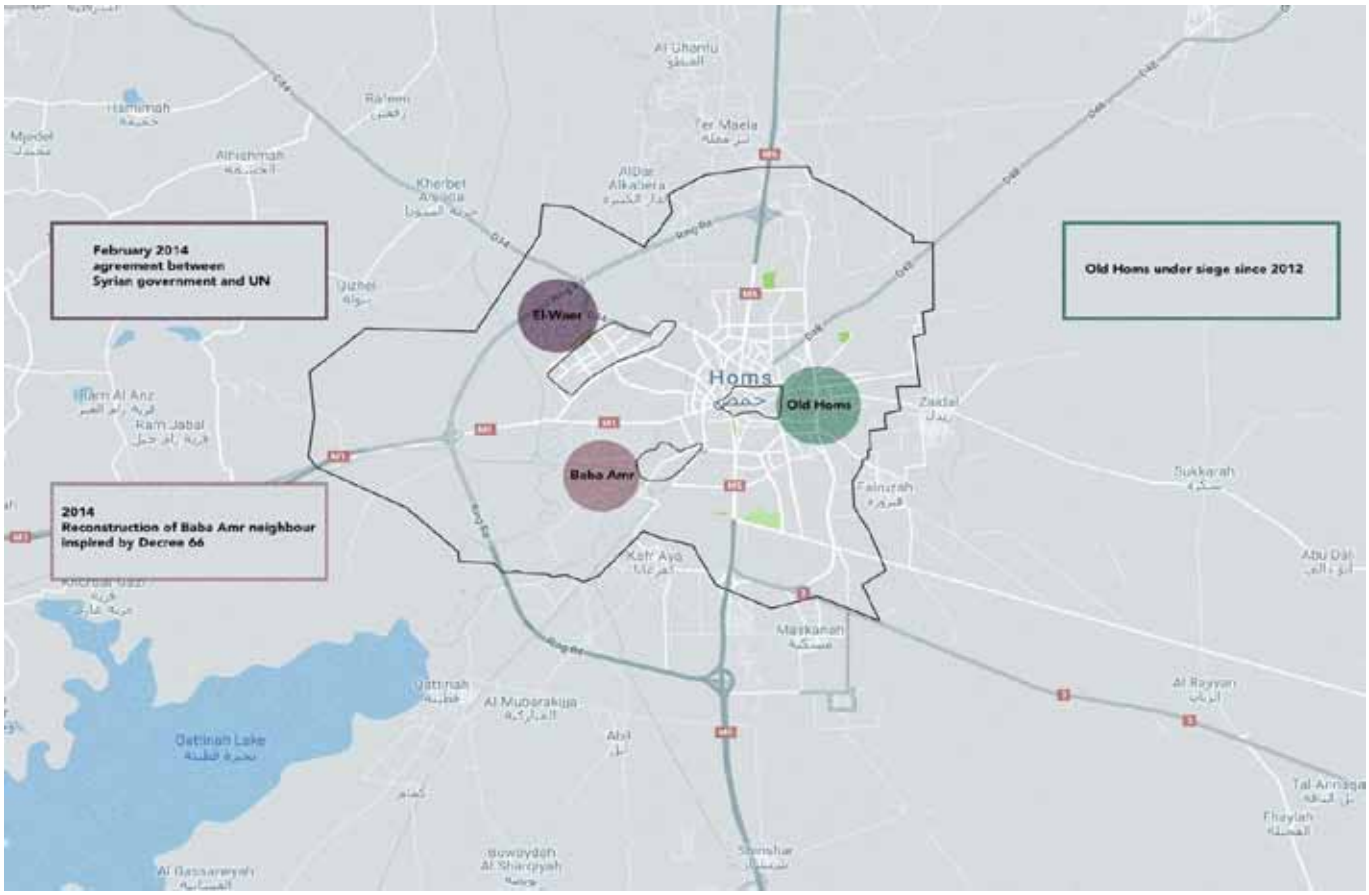

شكل2

التهجير القسري للسكان وطرد أنصار المعارضة، ووضع خطة لإعادة الإعمار ما بعد الحرب، إضافة إلى تطبيق اللامركزية في تدبير الخدمات الحكومية؛ كل ذلك قد يؤدي إلى استحداث مناطق جغرافية متعددة في مختلف أنحاء سوريا.

ووفق استخدام «التحوّل الديموغرافي» كأداة جيوسياسية للسيطرة على البلاد، تم إبعاد الكثير من التجمعات السكانية عن مدن بأكملها، والأمثلة الأبرز في هذا الصدد تتمثل فيما تعرضت له مدن دمشق وحلب وحمص، حيث تم تهجير الألوف من النازحين والمشردين وحشد أغلبهم في محافظة واحدة، وإجلاؤهم إلى مدينة إدلب، معقل المعارضة السورية. لذا أصبحت سوريا الجديدة أكثر تجزئةً من الناحية الجغرافية.

جرائم «التهجير» المستمرة

منذ عدة سنوات، شرع النظام في توقيع العديد من «اتفاقات المصالحة» مع جماعات المعارضة المسلحة. وقد أسفرت المفاوضات عن الانسحاب الكامل للمقاتلين من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، ورافق ذلك تشريد عدد كبير من المدنيين، حيث أنه بين شهري فبراير/شباط ومايو/أيار 2014، تم التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات لإجلاء مقاتلي المعارضة والمدنيين المؤيدين لهم من حمص ودمشق.

ويتهم نشطاء الثورة السورية النظام بتوطين الموالين له في الأحياء التي سيطر عليها، بغية تغيير البنية الديموغرافية للمدن التي يشكل السُّنة فيها السواد الأعظم، حيث كانت حملات الاعتقال والقصف الممنهج واجتياح الأحياء، أول الأسباب لهجرة السكان الأصليين، فالنظام يعمد إلى توطين مواليه من العلويين، وفيما بعد المقاتلين الشيعة في الأحياء السّنية التي سيطر عليها.

وفي إطار التغيير الديموغرافي الممنهج، كان هدف الحكومة هو إعادة الاستيلاء على الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، وإحكام السيطرة على هذه الأراضي عن طريق التدابير الرسمية وغير الرسمية.

أصدر نظام الأسد مجموعة من القوانين التي سمحت له بمصادرة أملاك السوريين، في المناطق التي تمّ تهجير سكّانها، حيث ألزمت هذه القوانين مالكي العقارات بتقديم ما يُثبت ملكيّتهم لها في غضون 30 يومًا فقط، وإلّا فإنهم سيخسرون ملكيّة هذه العقارات لصالح الدولة، وتمّ تمديد فترة السماح إلى سنة، بعد الضجّة العالميّة التي أحدثها صدور القانون، الذي يعني ببساطة مصادرة الأسد لجميع العقارات في المناطق المناهضة له.

التغيير على الأرض

سيناريو التغيير الديموغرافي تحقق على الأرض فعليًا بمساندة ودعم كاملين من جانب القوى الخارجية، مثل إيران وروسيا، نظرًا لتورطهما في عمليات تهجير ونقل السكان. وقد أبدى المجتمع الدولي رد فعل متخاذلًا تجاه هذه التغييرات، لأن المقاربة الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة للأزمة السورية، ما زالت تقوم على منطق تهدئة الصراع، وليس إنهاؤه والعبور إلى مرحلة إعادة الإعمار.

ويؤكد المراقبون، أن عمليات «التهجير القسري» للسكان تؤثر تأثيرًا عميقًا في تركيبة النسيج المجتمعي للبلاد، الأمر الذي يشير عمليًا إلى ترتيبات لأوضاع نهائية لا رجعة عنها في سوريا ما بعد الحرب.

ومن المتوقع، وفق المراقبين، أن يقف تعقد

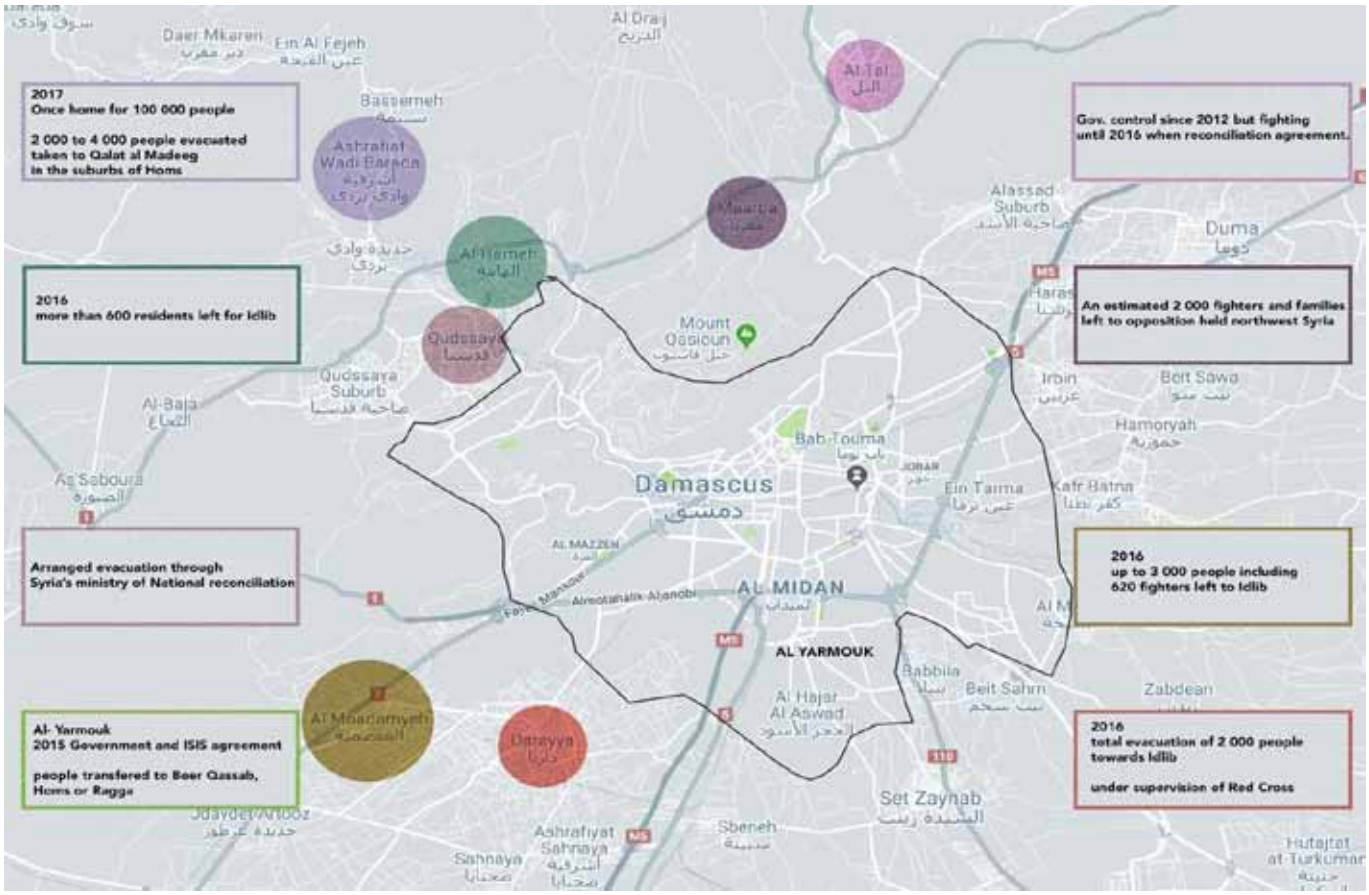

شكل3

الأوضاع حائلًا أمام إرجاع السكان المشردين واللاجئين، إضافة إلى وجود تشابك معقّد بين عمليات النقل القسري للسكان ومشاريع إعادة الإعمار المحتملة.

ونتيجة لعمليات التهجير القسري التي قام بها النظام وإيران، فإن حجم التغيّر الديموغرافي الذي طرأ على البلاد، وفقًا لبيانات الهجرة واللجوء وإحصائيات الوفيات والقتلى إلى انخفاض مكونات على حساب ارتفاع أخرى، فإن نسبة المكوّن السكاني العربي السني انخفضت من 79.5% عام 2011 إلى 60.2%، في الوقت الراهن.

ويعتبر هذا التراجع في نسبة المكوّن العربي السني منطقيًا، باعتبار العرب السنة أكثر فئة تضررت من أعمال العنف، وأكثر فئة سكانية في البلاد أرغمت على اللجوء إلى دول الجوار العربي، وحتى إلى أوروبا.

ووفقًا لصحيفة «لاراثون» الإسبانية، فإنه «في المستقبل القريب، قد تتحول هذه الطائفة السّنية إلى أقلية، للمرة الأولى في بلد عربي منذ قرون، فقبل اندلاع الثورة سنة 2011، كانت سوريا تضم حوالي 16 مليون سني، ونحو تسعة ملايين شخص بين علويين ومسيحيين وأكراد ودروز، وغيرهم من الأقليات الأخرى. وبعد سنوات من الصراع، لم يتبقَ سوى ثمانية ملايين سنّي في سوريا، حيث اضطر النصف الآخر إلى اللجوء إلى بلدان أخرى من منطقة الشرق الأوسط وأوروبا».

رغم ذلك، ففي النهاية، ستنبعث سوريا جديدة من ركام الحرب، وسيخيم سيناريو التقسيم الجغرافي والديموغرافي على المشهد السوري في ظل بيئة أقل أمنًا، وستبقى كل جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب تحت رحمة اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين، في أجزاء بعينها من البلاد، وليس في كامل مساحتها البالغة 185 ألف كيلومتر.

وسيتقرر مستقبل سوريا بين المناطق الحكومية والمناطق المتنازع عليها بدرجة أكبر من غيرها، حيث تلعب الفواعل الخارجية دورًا حاسمًا في القضية. وستؤدي عملية التغيير الديموغرافي الجارية إلى إفراز الآلاف من التجمعات السكنية المهجرة، كما قد توفر تربة خصبة لمآزق سياسية وأمنية محتملة، على المدى المنظور.

ويضع غالبية السوريين أياديهم على قلوبهم، خوفًا من تأثير محاولات التغيير الديموغرافي على تعايشهم ووحدة وطنهم ومستقبلهم، ولا يخفف من ثقل هذا الخوف ووطأته ما يعتقده بعض المتفائلين أن ما يجري يحمل في أحشائه أسباب دماره، وهو مجرد عبث طارئ لن يدوم طويلًا فرضته حاجة سياسية مؤقتة لا بد أن يزول بزوالها، تحدوهم حقيقة أن التغيير الديموغرافي ملفوظ دوليًا كجريمة ضد الإنسانية، ويصعب تمريره في عصر الاتصالات والمعلوماتية، ومع وجود مؤسسات توثّق ما يحدث بعناية ودقة، وأيضًا لكون تلك الكيانات المصطنعة لا تزال محاطة بإصرار سكانها القدامى على استرداد حقوقهم وممتلكاتهم، وإفشال محاولة تقسيمهم وتفكيكهم، والنيل من هويتهم الوطنية.■

■ المصادر:

1- التغيرات الديمغرافية: الأداة الجيوسياسية لسوريا ما بعد الحرب، موقع ترينذز للبحوث والاستشارات، 20 يناير/كانون الثاني 2020.

2- التغيير الديمغرافي في سورية، موقع مركز الأمة، 21 أغسطس/آب 2021.

3- بإشراف إيراني... نظام الأسد يعمل على تغيير ديمغرافي في سوريا، موقع الصدى، 29 مارس/آذار 2022.

رئيس «المرصد السوري لحقوق الإنسان» يتحدث لـ «شؤون إيرانية»

رامي عبد الرحمن: أينما حلّت إيران حلّ الخراب والدمار والعنف

قال رامي عبد الرحمن، رئيس «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، إن الدور الإيراني المتصاعد في سـوريا لم يبدأ عام2011، بل بدأ منذ قدوم بشـار الأسـد إلى الحكم في 17 يوليو/تموز 2000، مؤكدًا أنه «أينما حلّت إيران حلّ الخراب والدمار والعنف».

وأضاف عبد الرحمن في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أن سوريا تعرضت إلى أكبر جرائم التهجير القسري على يد نظام بشار الأسد وحلفائه، ذلك التهجير الذي كان مباشرًا أي ترحيل السكان بالقوة، مشيرًا إلى أن إيران عزّزت وجودها في الجنوب السوري وتمددت عبر شراء العقارات و«شراء الذمم» وإقناع الناس للتشيّع، وأن الملالي استغلوا انتشار البطالة والفقر لإرغام الشباب السوري، وإدخالهم في دوامة المخدرات استهلاكًا وتجارة.

وأكد رئيس «المرصد السـوري لحقوق الإنسـان»، أن هيمنة طهران على مقدرات سـوريا، ستتضاعف بعد توقيع الاتفاقات الاقتصادية الأخيرة بين «الأسـد» والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسـي، معتبرًا أن ما قامت به تركيا أيضًا في الشـمال السـوري من عمليـات تغيير ديموغرافي الممنهج، يرتقي إلى أقوى وأبشـع درجات «التهجير القسـري» عبر استخدام العنف.. **وإلى نص الحوار:**

حوار

شريف عبد الحميد

نازحون من سوريا

• كان لإيران وميليشياتها دور كبير وخطير في عمليات التغيير الديموغرافي الممنهج في سوريا.. كيف بدأ هذا الدور؟

- الدور الإيراني المتصاعد في سوريا لم يبدأ عام 2011، بل بدأ منذ قدوم بشار الأسد إلى الحكم في 17 يوليو/تموز 2000. وقد تم ذلك عبر إنشاء المزارات وكثرة الاستثمارات الإيرانية وغيرها. ورافقت عملية التشيّع أيضًا تلك الأنشطة، وتمددت بعد الثورة، لنشاهد الانفجار الكبير في عملية التغيير الديموغرافي والطائفي الذي اشتدّ، يومًا بعد يوم.

واليوم نجد إيران عزّزت وجودها في الجنوب السوري، وتمددت من خلال شراء العقارات وشراء الذمم واقناع الناس للتشيّع، فضلًا عن توسيعها لدائرة الاختراق مستغلة الظرف الصعب لتلك المناطق وانتشار البطالة والفقر لإرغام

■ إيران عزّزت وجودها في الجنوب السوري وتمددت عبر شراء العقارات و«شراء الذمم» وإقناع الناس للتشيّع

الشباب وإدخالهم في دوامة المخدرات استهلاكًا وتجارة.

• ما هي أهداف إيران من إحداث التغيير الديموغرافي في سوريا.. وهل جاء ذلك ضمن إطار ما يُسمى «الهلال الشيعي»؟

- الهدف واضح، ما يجري في العراق ولبنان اليوم من انهيار على كافة الأصعدة هو نفسه ما تسعى له إيران اليوم في سوريا، وأينما حلّت ايران حلّ الخراب والدمار والتقاتل والعنف، لم تتدخل في سورية لحماية أي طرف ذلك هو الظاهر تدخلت ومنعت النظام من السقوط، لتمتد وتتوسع فهي الحاملة لمصالحها بعيدة المدى.

واليوم يمكن الاستنتاج أن إيران قد نجحت في إحكام قبضتها على الاقتصاد السوري، وباتت فاعلة وضمنت وجود أطول في سوريا، ولن تغادر بالسهولة التي يتوقعها الكثيرون،

الأمم المتحدة تنعي نفسها

فهي ليست ساذجة، والجميع شاهد توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي الشامل طويل الأمد منذ أيام بين رئيسي والأسد، وهي تشمل النفط والسكك الحديدية والزراعة، ومجالات أخرى، وهي جزء من كثير.

وستتضاعف هيمنة طهران على سوريا بعد توقيع هذه الاتفاقات الاقتصادية، التي ستُدرَج ضمن الديون المدرجة على سورية باسم خطوط الائتمان.

• ما مدى تواطؤ النظام في تنفيذ عمليات التغيير الديموغرافي لحساب إيران والميليشيات التابعة لها؟

- إيران حمت نظام الأسد من السقوط، وكل شيء ممكن من أجل السلطة وبقائه على رأس الحكم، وإن كان الثمن هو "سوريا" نفسها.

• هل عمدت أجهزة النظام حقًا إلى حرق سجلات المحاكم والنفوس في بعض أنحاء البلاد لطمس حقوق الأهالي المُهجرين؟

- من حرق بلد وهجّر شعبه من أجل السلطة لن يوقفه شيء عن ارتكاب كل الجرائم الممكنة.

• أبرز مثال للتغيير الديموغرافي هو مدينة «القصير» التي هُجِّر أهلها عام 2013 ومُنعوا من العودة إليها بشكل نهائي.. فماذا كان دور «حزب الله» اللبناني في هذه المأساة الإنسانية؟

- "حزب الله" اللبناني تغذّيه إيران وتدعمه، وهما وجهان لعملة واحدة، فالطرفان جزء كبير من مأساة سوريا والسوريين، وهما يكملان بعضهما في التخريب والدمار بطرق مختلفة، عن طريق التغيير الديموغرافي وزرع المخدرات والمساعي للاستحواذ والسيطرة على البلد المفكك والمنقسم.

■ الدور الإيراني المتصاعد في سوريا بدأ منذ قدوم بشار الأسد إلى الحكم عام 2000

التغيير الديموغرافي في عفرين وريفها

• في عام 2017 قال بشار الأسد: «لقد خسرنا الكثير من الشباب والبنية التحتية، لكن سوريا الآن أصبحت مجتمعًا متجانسًا».. فهل يمكن اعتبار هذا اعترافًا رسميًا بعمليات التغيير الديموغرافي؟

– نعم هو اعتراف مباشر وواضح بما حدث من عمليات التغيير الديموغرافي واسعة النطاق، منذ 2011 إلى اليوم، ومن تهجير وتوطين لآخرين، هو أكبر دليل على هذه الجرائم المستمرة.

• تورد بعض المصادر أن عدد ضحايا عمليات التغيير الديموغرافي والتهجير يصل إلى 13 مليون سوري.. ما مدى صحة هذا الرقم الكبير؟

■ الهلالي استغلوا انتشار البطالة والفقر لإرغام الشباب وإدخالهم في دوامة المخدرات استهلاكًا وتجارة

– ليس لدينا الرقم الصحيح، ولكن ممن الممكن أن يصل عدد الضحايا إلى هذا الرقم بالفعل.

• ما هو تأثير عمليات التغيير الديموغرافي على السلم الاجتماعي والأهلي في سوريا مستقبلًا؟

– يؤدي ذلك إلى خلخلة المرتكزات الثقافية والاجتماعية في أي مجتمع، وإدخال ثقافات أخرى قد تؤدي إلى التناقض مع الأولى، وتخلق حالة من الصراع والفوضى.

• التغيير الديموغرافي مُصنف دوليًا كجريمة ضد الإنسانية، حسب اتفاقيات جنيف عام 1949.. فهل يمكن اتهام نظام الأسد وإيران أمام المحاكم الدولية بارتكاب جريمة «التهجير القسري»؟

سياسة التتريك والتغيير الديموغرافي

- لقد تعرضت سوريا إلى أكبر جرائم التهجير القسري على يد نظام بشار الأسد وحلفائه، ذلك التهجير الذي كان مباشرًا أي ترحيل السكان بالقوة، أو غير مباشر بدفع الأهالي إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد.

وفي سوريا عاش الأهالي كل هذه الطرق، وبالتالي، وجب محاكمة من تسبب في ذلك دوليًا وأمام قضاء دولي نزيه وشفاف، حتى يكون عبرة لكل من تسول له نفسه للبطش بهذه الطرق البشعة.

• ما هو سر الصمت الدولي على عمليات التهجير القسري للسكان في سوريا؟ وما هو موقف الجامعة العربية من هذه القضية؟

- الصمت سببه غياب التعبئة وانعدام العمل الكافي لمحاكمة من أجرم في حق السوريين، ويجب توفير كل الدلائل وهي موجودة، وتقديمها للقضاء الدولي لمحاسبة النظام وتركيا وغيرهما، لأن ما قامت به تركيا في الشمال السوري، وفي مدينة "عفرين" بصفة خاصة، يرتقي إلى أقوى وأبشع درجات التهجير القسري عبر استخدام العنف.

• هل سيتمكن ضحايا التغيير الديموغرافي من استرداد أراضيهم وبيوتهم يومًا ما.. أم أنهم صاروا «مجرد أرقام» ضمن ضحايا الكارثة السورية؟

- إذا ما توفّرت الإرادة السياسية الدولية يمكن فعل كل ما ذكرت، لكن وفق ما نراه اليوم يصعب ذلك، السوريون اليوم ينتظرون وطنًا آمنًا قبل كل شيء آخر، ومن ثم يمكن الحديث عن العودة واسترجاع الحقوق والبيوت المسلوبة من أصحابها الأصليين.

■ هيمنة طهران على سوريا ستتضاعف بعد توقيع الاتفاقات الاقتصادية الأخيرة بين «الأسد ورئيسي»

أنقرة تنفذ مخططها وسط صمت دولي

قنبلة «التتريك» تنفجر في الشمال السوري

أردوغان يكمل خطة التغيير الديموغرافي شمال سوريا

مروان محمود

■ رفع العلم التركي وصور أردوغان فوق المدارس والمستشفيات في مدن شمال سوريا

■ نفذت تركيا منذ تدخلها العسكري في الصراع السوري عام 2018، عمليات «تتريك» واسعة النطاق في شمال سوريا، وفرضت اللغة التركية على المناهج الدراسية، وجلبت فروعًا للمؤسسات الحكومية، مع محاولة يائسة لفرض التعامل بالليرة التركية على السوريين، الرافضين لمثل هذا الاستعمار التركي الجديد.

وعمدت القوات التركية لرفع العلم التركي، وصور الرئيس رجب طيب أردوغان، فوق المدارس والمستشفيات، وكافة المراكز والمؤسسات والساحات، بهدف إحداث تغييرات ديموغرافية جذرية هائلة، لطمس الهوية الوطنية لتلك المناطق واتخامها بنازحين سوريين، وخاصة من التركمان القادمين من المناطق السورية المنكوبة الأخرى.

خطوة وراء أخرى، سعت تركيا إلى إحداث تغييرات جذرية في ملامح الحياة العامة بالمناطق السورية الخاضعة لسيطرتها العسكرية، عبر مجموعة من القرارات والتشريعات التعليمية والاقتصادية والإدارية والعسكرية التي اتخذتها تركيا في هذه المناطق، وتسعى كل منها إلى قطع أواصر العلاقات بين تلك المناطق وبقية المناطق السورية، وربطها سياسيًا واقتصاديًا ورمزيًا بتركيا، فيما أصبح يعرف بـ «سياسة التتريك» في الشمال السوري.

كما أدت العمليات العسكرية التركية إلى نزوح ما لا يقل عن 350 ألف من سكان مناطق «عفرين ورأس العين وتل أبيض»، شمال وشمال شرق سوريا، من بينهم أكثر من 36 ألف شخص يعيشون في ثلاثة مخيمات غير رسمية في محافظتي الحسكة والرقة، وأكثر من سبعة آلاف نازح في خمسة مخيمات غير رسمية، تديرها الإدارة الذاتية في منطقة الشهباء شمالي حلب.

تركيا تدير التدمير والتغيير الديمغرافي في شمال سوريا

زراعة الفوضى

أظهر تقرير بعنوان «زراعة الفوضى: عفرين بعد عملية غصن الزيتون»، صدر عام 2020، يستند إلى أكثر من 120 مقابلة أُجريت مع أشخاص من سكان مدينة «عفرين» شمال غربي البلاد، منذ أن وقعت المنطقة تحت السيطرة التركية قبل عام 2018، أن تواجد الفصائل المسلحة التابعة لتركيا، تسبب في نزوح السكان، وشكل عائقًا أمام عودة غالبية سكان عفرين الأصليين. وفي غضون ذلك، تم توطين آلاف العائلات التي تم استقدامها من أجزاء أخرى من سوريا في المنازل الشاغرة، التي تعود ملكيتها للسكان الكرد الأصليين الذين نزحوا من المنطقة إبان غزوها.

وذكر التقرير أن «السلطات التركية تعزز هذه التغييرات الديموغرافية بشكل مستمر، من خلال إدخال نظام جديد لبطاقة الهوية الشخصية، تحجب من خلاله بيانات السجل المدني الأصلية المتعلقة بأصول العائلات. ما يجعل من المستحيل التمييز بين السكان الأصليين والنازحين واللاجئين الذين تم توطينهم في المنطقة. وهذه التطورات تشكل خطرًا على إمكانية عودة السكان الأصليين إلى بيوتهم وقراهم، ويجعل أي تسوية في المنطقة مستقبلًا أمرًا صعبًا».

وتقول الكاتبة السورية نوران بديع، إن تركيا نفذت عملية تغيير ديموغرافي واسعة في مدينة «عفرين» بخطوات متسارعة، عبر عملية الترحيل من الغوطة، واعتمدت، على رافعتين أساسيتين: التركمان والإخوان المسلمين، فيما تدعمُ الدول المانحة هذه العمليات وتغضُ النظر عن عدم قانونيتها، كما تدعم الجمعيات الإخوانيّة في بعض الدول الخليجية وأوروبا وحتى في الأراضي الفلسطينية عملية الاستيطانِ عبر إمدادها بالتمويل اللازم.

وبذلك، حسب الكاتبة، تنفذ أنقرة خطتها مجانًا وتواصل بناء المجمعات الاستيطانيّة، وتعمل على الأسلمة القسريّة للمواطنين الإيزيديين، واتخذت تركيا خطوات موازية للتوطين لمحو الوجود السكانيّ الأصليّ بالمنطقة، وتغيير أسماء قرى وشوارع وساحات، وتتريك الثقافة والتعليم والربط الإداري والخدميّ.

مستوطنات «جبل الأحلام»

في يونيو/حزيران 2022، دشّن وزير الداخلية التركي سليمان صويلو مجمعًا سكنيًا في ريف إدلب، سيكون واحدًا من آلاف المستوطنات السكنية، التي تهدف تركيا لإعادة أكثر من مليون لاجئ سوري مقيم على أراضيها، إلى بلادهم.

وعلى إثر ذلك، حذرت 45 منظمة حقوقية ومجتمع مدني إقليمية ودولية، من خطورة مواصلة النظام التركي سياسة «التغيير الديموغرافي» في المناطق التي يحتلها في سوريا، من خلال ما يسميه مشروع لإعادة نحو مليون لاجئ سوري إلى هذه المناطق.

وفي نداء وجهته إلى الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو جوتيريش، والاتحاد الأوروبي، نبهت المنظمات إلى «مخاطر مواصلة النظام التركي فرض سياسة التغيير الديموغرافي في شمال وشرق سوريا، وتداعيات توطين مليون سوري من غير المكون الموجود في تلك المنطقة ما يدفع إلى خلق جو مشحون قد يؤدي إلى حرب أهلية».

وأشارت هذه المنظمات، في النداء، إلى أن «انتهاكات النظام التركي ومرتزقته لم تتوقف عند حد التهجير القسري، واستملاك الأراضي والاستيلاء على المحاصيل الزراعية وأشجار

مخطّطات تركية للتغيير الديموغرافي

الزيتون، وقطع المياه الصالحة للشرب، بل وصلت حدّ التصرّف في بيع العقارات في مناطق تسيطر عليها مرتزقته، فضلًا عن عمليات الانتقام عبر اقتلاع الأشجار، علاوة على جرائم الخطف ضمن سياسة الترهيب والتخويف الممنهجة لتهجير السكان الأصليين».

وكشفت منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» الحقوقية، عن دور منظمات مدنية تركيّة وأخرى أجنبية في بناء تلك المجمعات السكنية التي أقيمت في «عفرين».

وقالت هبة دبّاس، وهي باحثة لدى «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» إن «المستوطنات التركية بُنيت في منطقة تُعرف محليًا بـ «جبل الأحلام»، وتعرف بالكردية ما يمكن ترجمته إلى العربية بجبل الأكراد، وهي منطقة تمتاز بموقع استراتيجي كونها تطل على مركز مدينة عفرين وتفصل بين أماكن تمركز الجيش التركي من جهة، والقوات السورية الحكومية ووحدات حماية الشعب الكردية والقواعد الروسية من جهة أخرى».

وأضافت أن «9 فصائل مما يسمى الجيش الوطني السوري المدعوم من أنقرة، تورطت في بناء المستوطنات السكنية التي تهدف لتغيير ديموغرافية منطقة عفرين، حيث قامت تلك الفصائل بتقسيم المنطقة وتوزيع الأراضي على عناصرها المقاتلين».

من جانبه، يقول فلاديمير فيلغينبورج، الباحث المتخصص في الشأن الكردي والتركي، إن من الضروري إدراك حقيقة أن سياسات تغيير الديموغرافيا التي تنتهجها تركيا، فضلًا عن رعاية المسلحين واستغلالهم من أجل تحقيق مصالح، لا تسهم في حل الأزمة السورية، وإنما تتسبب في خلق مشاكل جديدة على الأرض.

يضيف «فيلغينبورج»: «لنحسب حساباتنا ببساطة، هاجم أردوغان عفرين، فنزح أكثر من 300 ألف شخص من هناك، يعيشون الآن بالقرب من الشهباء في حلب، وفي أنحاء أخرى من شمال شرقي سوريا. هاجمت تركيا أيضًا تل أبيض ورأس العين، فأدى هذا أيضًا إلى نزوح أكثر من 300 ألف شخص. نزح أكثر من 600 ألف شخص في شمال شرقي وشمال غربي سوريا. في الوقت ذاته، لدى الرئيس التركي رجب أردوغان خطط لإعادة توطين مليون لاجئ سوري في هذه المناطق، وإذا كان هذا ليس تغييرًا لديموغرافيا المنطقة، فماذا يكون إذن؟».

وبصَمْتِها عن خطط أردوغان، ستكون «الأمم المتحدة» متواطئة مع أفعاله الرامية إلى تغيير ديموغرافيا الشمال السوري، والتي تُمثل جريمة بموجب القانون الدولي والمعاهدات الإنسانية، توجب على «الأمم المتحدة» أن تحاسب المُرتكبين، لا أن تكون جزءًا من ذلك.■

■ المصادر:

1- مخطّطات تركية للتغيير الديموغرافي في سوريا، موقع أحوال تركية، 26 ديسمبر/كانون الأول 2019.

2- تركيا تدير التدمير والتغيير الديمغرافي في شمال سوريا... تقرير جديد، موقع كايس فاير، 22 يوليو/تموز 2020.

3- ترحيل اللاجئين السوريين.. أردوغان يكمل خطة التغيير الديمغرافي شمال سوريا.. ما علاقة الإخوان؟ موقع حفريات، 5 مايو/أيار 2022.

4- بموافقة تركيا «وغطاء إنساني».. منظمة سورية تحذّر من التغيير الديموغرافي، موقع العربية نت، 8 يونيو/حزيران 2022.

تتريك سوريا.. كيف تخطط أنقرة لتكرار سيناريو لواء إسكندرون؟

محسن عوض الله*

■ «داعش» فشلت في سحق الأكراد في مدينة كوباني رغم ارتكابه مجازر بحق المواطنين الكرد في المدينة

■ إذا قادتك الظروف يومًا لزيارة سوريا وتحديدًا مدن مثل جرابلس أو إعزاز أو إدلب أو عفرين أو الباب ربما تشعر بالدوار أو أنك أخطأت المسار ووصلت تركيا وليس سوريا.

جولة سريعة فى شوارع أحد مدن الشمال السوري الخاضعة للاحتلال التركي كفيلة بجعل عقلك يصاب بالشطط من حجم التغيير الديموغرافي الذى تشهده تلك المدن، فلو رفعت رأسك عاليًا سترى الأعلام التركية ترفرف فى كل مكان بجانب صور الرئيس التركي أردوغان التي تعلو معظم المؤسسات الحكومية التي يفترض أنها سورية وليست تركية.

أما إذا أصابك العطش ودخلت أحد المحال التجارية لتشتري زجاجة مياه فقد يفاجئك البائع بطلب 10 ليرات تركية وليست سورية!

أما إذا حاولت التأكد من طبيعة المكان وهويته وأوقفت أحد الأطفال لتسأله عن إسم المنطقة فلا تستغرب إن جاءك الرد باللغة التركية!

ما سبق ليس دربًا من خيال الكاتب، كما أنه ليس مشهد من مسلسل درامي لا يمت للواقع بصلة بل هو واقع متجسد حرفيًا فى مناطق سورية عديدة كانت حتى وقت قريب جزء من الثقافة والهوية السورية والكردية، لم تكن تسمع فيها سوى اللغة العربية أو اللهجة الكرمانجية الكردية على اعتبار أن الكرد هم السكان الأصليون لهذه المناطق قبل أن يدخلها الأتراك.

ما تشهده مدن الشمال السوري هو جزء من المخطط التركي الساعي لاستنساخ سيناريو لواء الإسكندرون الذى كان محافظة سورية ولكنه أصبح ولاية هاتاي التركية بعد أن ضمته تركيا بتواطؤ فرنسي فى نهاية الثلاثينات من القرن الماضي.

تركيا التي استغلت الفوضي الدولية مع اندلاع الحرب العالمية الأولي من أجل تنفيذ مخططها فى استقطاع لواء إسكندرون من الدولة السورية وضمه للسيادة التركية هي نفسها من استغلت الفوضي السورية والأزمة المستمرة منذ أكثر من عقد من الزمان من أجل قضم المزيد من الأراضي السورية وتوسيع الحدود التركية.

بداية المؤامرة

المؤامرة التركية بدأت مع بدء الأزمة فى سوريا التي شهدت مظاهرات مشابهة لما شهدته عواصم عربية عديدة ضمن موجة الربيع العربي التي ضربت الشرق الأوسط عام 2011، ورغم أن موجة الغضب السورية كانت عفوية وغير مؤدلجة وخرج فيها السوريين بكافة مشاربهم وأطيافهم ضد النظام البعثي الذي لم يعتاد أن يستمع لصوت معارض أو رأي مخالف فما بالك وقد هزت هتافات «الشعب يريد إسقاط النظام» مدن حلب ودرعا.

تعامل النظام الدموي مع الحراك الشعبي واستخدامه للبراميل المتفجرة فى مواجهة مظاهرات الغضب دفع بالثورة السورية السلمية باتجاه الحرب الأهلية حيث تدخلت دول مثل إيران لدعم النظام فى حين إدعت تركيا دعمها للمعارضة وفتحت حدودها أمام المقاتلين من كافة أنحاء العالم بعد دعوات وفتاوي من شيوخ جماعات الإسلام السياسي بجواز تحويل أرض الجهاد من فلسطين إلي سوريا.

مع اشتداد المعارك، أصبح لتركيا جيشها الخاص داخل سوريا، فمعظم المقاتلين الأجانب دخلوا عبر حدودها، وبمعرفة مخابراتها، وتشكلت الفصائل والميليشيات التي ترفع شعارات إسلامية وتدين بالولاء والطاعة للدولة التركية التي تدعمها بالمال والسلاح.

وبمرور الوقت، ومع استمرار الدعم التركي، بدأ الصراع السوري فى دخول مرحلة جديدة من المواجهات، حيث تحولت فوهة البنادق من مواجهة النظام البعثي العلوي الكافر كما كانت تصفه الميليشيات المتطرفة الموالية لتركيا إلي مواجهة الأكراد العدو التاريخي للدولة التركية والذين بدأوا فى تشكيل فصيل مسلح لحماية أنفسهم ومناطقهم من الفوضي السورية التي تحرق الأخضر واليابس شأنهم فى ذلك شأن معظم القوميات والأطياف السورية.

تتريك الشمال السوري بريشة علاء رستم (إندبندنت عربية)

معارك كوباني

مع فشل سيطرة تنظيم داعش على مدينة كوباني «عين العرب السورية» التي تعتبر أحد معاقل الأكراد بعد معارك ضارية نجحت وحدات حماية الشعب الكردية في صد الهجوم وطرد الميليشيات الداعشية المدعومة من تركيا التي كانت دباباتها تقف موقف المتفرج مما يرتكبه التنظيم الإرهابي بحق أهالي المدينة على مدار أكثر من 4 أشهر دام فيها القتال.

فشل داعش في سحق الأكراد في مدينة كوباني، رغم ارتكابه مجازر بحق المواطنين الكرد في المدينة، دفع الجيش التركي لتغيير استراتيجيته من الحرب بالإنابة لمرحلة التدخل المباشر، حيث أطلقت أول عملياتها العسكرية في سوريا في صيف 2016 بعد أيام قليلة من فشل ما يسمي بالمحاولة الانقلابية على نظام أردوغان.

التدخل العسكري

في أغسطس 2016، أطلقت تركيا عملية عسكرية سمتها «درع الفرات» بالاشتراك مع ميليشيات سورية مسلحة موالية لها في المناطق التي كانت وقتها خاضعة لسيطرة تنظيم «داعش»، لتستولي على جزء من الشريط الحدودي الممتد بين جرابلس في الشرق واعزاز من الغرب ومنطقة الباب إلى الجنوب.

كما أطلقت تركيا في يناير 2018 عملية عسكرية جديدة في أسمتها غصن الزيتون استولت بموجبها على مدينة عفرين ذات الغالبية الكردية بشمال سوريا .

وبعد أكثر من عملية عسكرية أصبحت تركيا تحتل بشكل واضح أكثر من 1000 بلدة مجموع مساحتها 8835 كم^2 .

وبحسب تقارير دولية فقد تسبب الاحتلال التركي في تهجير حوالي 300 ألف كردي من عفرين، ومصادرة ممتلكات الآلاف منهم، إلى جانب قتل المئات لمجرد أنهم أكراد.

تتريك وتغيير ديموغرافي

دخول تركيا لمدن جرابلس وعفرين والباب ترافق مع إجراءات تتريك للمدينة، حيث افتتحت مؤسسة البريد التركية، فرعًا رسميًا لها في المدينة السورية، كما أقامت وزارة الصحة التركية مستشفى سُمّي باسم المدينة، ورُفعت عليه لوحة تحمل شعار وزارة الصحة التركية والعلم التركي وعبارة «الجمهورية التركية – وزارة الصحة – مشفى جرابلس» وفق ما ذكرت مواقع تركية رسمية عديدة .

كما انتشر على مواقع التواصل مقطع فيديو مصوّر لعناصر شرطة «سورية الحرة» التي أشرفت تركيا على تدريبهم ونشرهم في جرابلس، ظهر فيه قائد الشرطة يهتف لأردوغان وتركيا ومئات العناصر يردّدون خلفه تلك الشعارات. وهو أمر راق للإعلام التركي، فقامت مختلف محطات التلفزة والمواقع الإلكترونية التركية ببثّه.

وكشف أحد المنشقين عن قوات درع الفرات ويدعى «محمد جاسم الحسن» أن تلك المجموعات يقصد «درع الفرات» أحضرت عددًا كبيرًا من عائلات الأوزبك والتركمان إلى المنطقة، بدلًا من الكرد والعرب، كما بدأت المدارس تقديم دورات لتعليم اللغة التركية بهدف إحداث تغييرات ديموغرافية جذرية هائلة لطمس الهوية الكردية لتلك المناطق واتخامها بنازحين سوريين، وخاصة من التركمان القادمين من المناطق السورية المنكوبة الأخرى.

وفي تصريحات صحفية كشف، عبد الناصر نهار، مدير منظمة فرساي لتلاقي الثقافتين العربية والفرنسية،أن سيناريوهات التتريك تمت بشكل كبير في العديد من المناطق شمال سورية، بهدف تكريس الانفصال عن أراضي الجمهورية العربية السورية حينما تكون الفرصة مواتية إقليميًا ودوليًا لأنقرة.

وأكد أن تركيا قادمت باستبدال أسماء معظم الشوارع والأحياء بأخرى عثمانية، وفرض التعامل باللغة والليرة التركيتين، وبشكل خاص في مدن «الباب» و«عفرين» و«جرابلس» و«اعزاز» و«أخترين» و«مارع» و«رأس العين» و«تل أبيض».

كما تم افتتاح كلية للعلوم الطبية ومعهد تابعين لجامعة إسطنبول في بلدة الراعي بريف حلب الشمالي، وجلب موظفين وعناصر أمن أتراك لتقديم خدمات الصحة والبريد والصرافة والهاتف والمياه والكهرباء وغيرها من المستلزمات المعيشية واللوجستية، بهدف إجبار من يتعامل معهم على تعلم اللغة التركية.

أردوغان والميثاق الملي

وختاما نقول.. هل يصدق عاقل أن ما تقدمه تركيا من خدمات وما تفتتحه من هيئات وكيانات بمدن الشمال السوري يهدف لخدمة السوريين حبًا فيهم أم أن الأمر له أبعاد أخرى تتعلق بالمصلحة التركية انطلاقًا من الأيدلوجية العثمانية التي يعتقدها الرئيس التركي أردوغان وفق منظور الميثاق الملي الذى يعتبر أن معظم مدن سوريا والعراق جزء من تركيا العظمي التي يجب استعادتها؟! فهل تكون الولاية الجديدة لأردوغان حال فوزه بالانتخابات بداية لتطبيق الميثاق الملي على أرض واقع وتكرار سيناريو لواء إسكندرون أم ينجح العرب والكرد في تجاوز خلافاتهم وحماية أراضيهم من الغول العثماني.. هذا ما ستجيب عنه الأيام.■

*** كاتب وباحث متخصص في الشؤون التركية والكردية**

السوريون أضخم تجمع لاجئين حول العالم

أكبر «تهجير قسري» في التاريخ الحديث

تهجير قسري من الجنوب

إسراء حبيب

■ شهدت سوريا خلال سنوات الحرب تهجيرًا قسريًا متعمدًا من قبل نظام بشار الأسد، كما لم يشهده صراع مسلح آخر في أي دولة في العالم. وكان هذا هو أكبر «تهجير قسري» في التاريخ الحديث، حيث شمل نحو 13 مليون شخص، وأدى إلى تحول السوريين إلى أكبر تجمع لاجئين حول العالم.

ويتجاوز عدد اللاجئين السوريين الستة ملايين لاجئ، وفقًا لإحصائيات «منظمة الهجرة الدولية»، كما يوجد في سوريا أعلى عدد من النازحين داخليًا، وفقًا لذات المصدر، إذ بلغ 6.1 مليون نازح.

وتورط في عمليات تهجير السوريين قسريًا كل أطراف النزاع في البلاد، وعلى رأسهم نظام الأسد وإيران وحلفاؤها من الميليشيات الشيعية المسلحة، حيث اتخذ التهجير القسري أشكالًا عدة، ممنهج وغير ممنهج، جماعي وفردي، وتحول في حالات عدة إلى أداة استخدمتها الأطراف المتنازعة في سوريا كوسيلة لفرض السيطرة العسكرية، والسياسية، والإيديولوجية، وهو الأمر الذي جرى في عدد من مناطق ومحافظات سوريا نتيجة لما سمي بـ «اتفاقيات التهجير والإخلاء» بين النظام وقوى المعارضة.

■ «منظمة الهجرة الدولية»: عدد اللاجئين السوريين يتجاوز الستة ملايين.. والنازحون داخليًا 6,1 مليون

الهندسة الديموغرافية

بدأت أولى اتفاقات التهجير القسري تحت رعاية أطراف دولية، في مايو/أيار عام 2014 بمدينة حمص القديمة، فيما عرف وقتها باتفاقية «هدنة حمص»، بإشراف من إيران حليفة النظام السوري والأمم المتحدة.

وبموجب هذه الاتفاقية، خرج المسلحون المعارضون وأسرهم و3 آلاف من المدنيين،

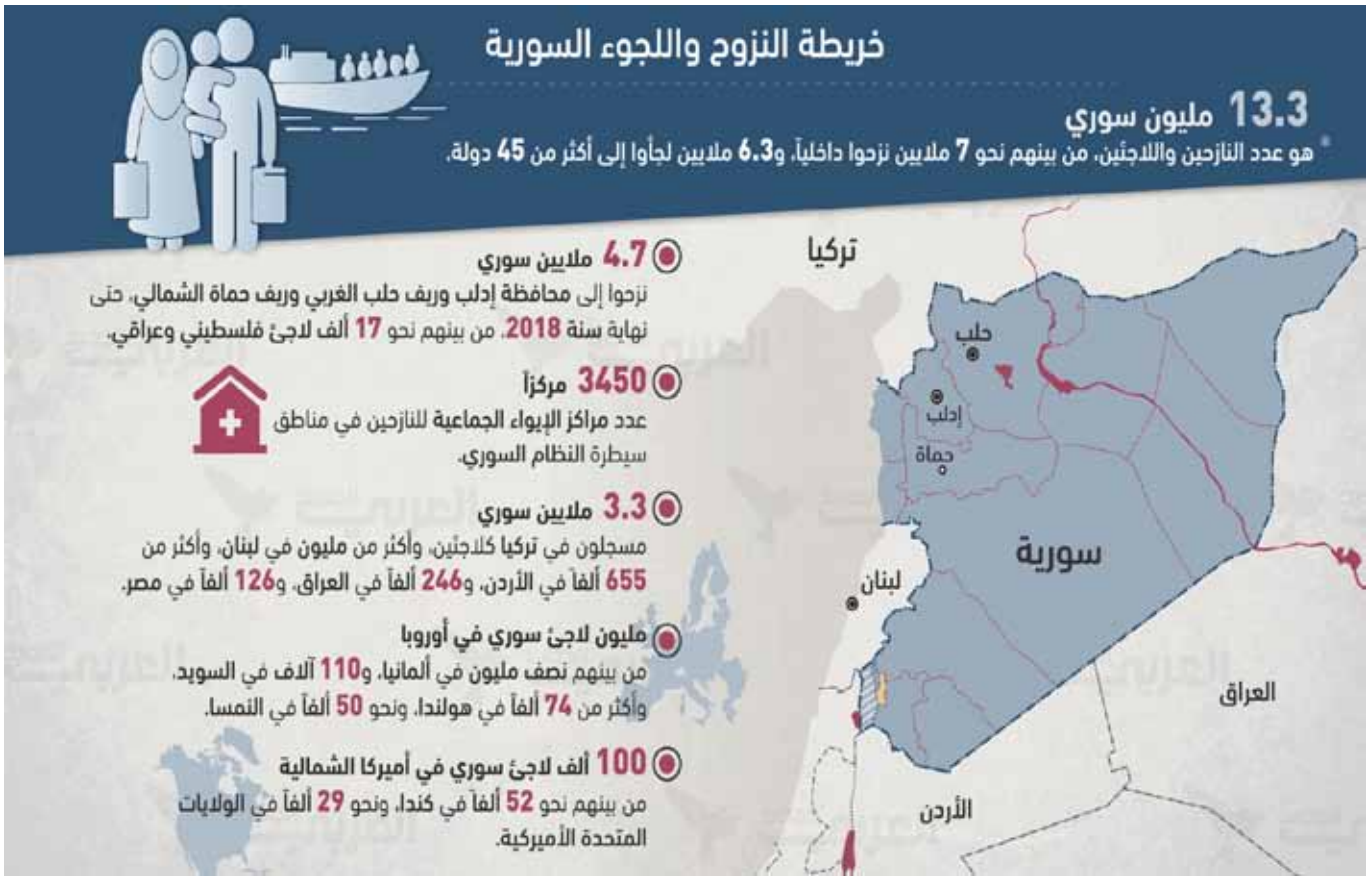

خريطة النزوح واللجوء السورية

من المدينة التي تسكنها أغلبية سنية، وانتقلوا للعيش في ريف حمص الشمالي.

وكانت استراتيجية التهجير في مدينة حمص، هي نوع من أنواع «الهندسة الديموغرافية» التي تسعى للتلاعب بشكل دائم بالتعداد السكاني على أسس طائفية، من أجل تمكين قاعدة السلطة الحكومية.

وبعد ذلك، وتوالت اتفاقات التهجير القسري لتشمل أحياء دمشق الشرقية، في 8 مايو/أيار 2017، حيث خرج معارضون ومدنيون من حي برزة، أعقب ذلك اتفاق لخروج أهالي القابون وحي تشرين، ليصل مجموع المهجرين 7 آلاف مدني وعسكري.

وبرعاية روسية، توصل النظام والمعارضة إلى اتفاق لخروج مسلحين ومن رغب من المدنيين في حي «الوعر» في مدينة حمص في مارس/آذار 2017، لتنتهي العملية في مايو/أيار بخروج 25 ألف مدني، أي ما يمثل نصف سكان الحي.

ووصل عدد النازحين نتيجة الحملات العسكرية الخمس، التي شنها النظام وروسيا على منطقة «خفض التصعيد» في شمال غربي سوريا، منذ اتفاق «سوتشي» الموقّع في روسيا في سبتمبر/أيلول عام 2018، حتى 31 من يناير/كانون الثاني 2019، إلى مليون و695 ألف نازح.

وكان النزوح السكاني الذي قاده نظام الأسد سمة مميزة للنزاع السوري. فمن خلال استراتيجية الحصار، والتجويع، والدمار، ونقل السكان، قامت الحكومة السورية بمساعدة من حلفائها روسيا وإيران بتهجير مئات الآلاف من المدنيين من المناطق الريفية والحضرية في دمشق، وحلب وحمص التي تمردت على حكم بشار الأسد، متسببين في ذلك بأزمة شهدت تهجير أكثر من نصف السوريين بعيدًا عن منازلهم.

ويؤكد المراقبون أنه، بالإضافة للأضرار المادية الكارثية في البنى التحتية في المناطق التي تم إخلاؤها من السكان، والضرر النفسي والجسدي الهائل الذي يلحق بالمهجرين، فإن لاستراتيجية التهجير القسري هذه تداعيات ثقافية واقتصادية اجتماعية طويلة الأمد، ستزيد تعقيد أفق السلام والمصالحات في المستقبل السوري.

التهجير.. «المأساة الهائلة»

وصفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مارس/آذار 2020، مسألة التهجير في سوريا بـ «المأساة الإنسانية الهائلة»، حيث ذكرت بأنه يضطر واحد من بين كل اثنين من الرجال والنساء والأطفال السوريين للنزوح قسرًا منذ بداية النزاع في عام 2011، ولأكثر من مرة واحدة في أغلب الأحيان.

ولم تتوقف عمليات التغيير الديموغرافي، والتهجير القسري للسكان، بعد انتهاء الحرب وسيطرة النظام السوري على معظم الأراضي السورية، عسكريًا، حيث تابع النظام عمليات التهجير القسرية للمواطنين بأشكالها الاقتصادية والمعيشية، وشملت السوريين كافة حتى الموالين له، من خلال السياسة المنهجية في تهجير السوريين إلى الخارج، والعمل على زيادة تدهور مستوى الحياة المعيشية للمواطنين في المناطق المُراد السيطرة عليها.

وذكرت مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية، أن سياسة التهجير القسري للسكان، التي اتبعها النظام السوري ضد السكان خلال الحرب، تحول دون عودة البلاد إلى سابق عهدها، بعد انتهاء

جريمة التهجير القسري في سوريا

■ واحد من كل اثنين من الرجال والنساء والأطفال السوريين نزحوا قسريًا منذ بداية النزاع

■ الحرب غيّرت التركيبة السكانية في سوريا بشكل جوهري.. وعودة البلاد إلى سابق عهدها مستحيلة

الحرب.

وقالت «فورين أفيرز» إن الحرب قد غيرت التركيبة السكانية في سوريا بشكل جوهري، وأن عودة البلاد إلى سابق عهدها ستكون مستحيلة، مشيرة إلى أن رئيس النظام السوري بشار الأسد وحلفاؤه، نجحوا خلال سنوات الصراع المسلح في الحد من وجود السُنة في المناطق القريبة من المراكز الحضرية الكبرى، وخاصة في دمشق والساحل.

وأوضحت المجلة، أن نسبة كبيرة من السوريين من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية تُنحي باللائمة على النظام السوري، جراء تسببه في قتل مئات الآلاف وتهجير الملايين. وقالت «إن المشاعر العميقة من شأنها أن تغذي الغضب على نطاق واسع في سوريا لسنوات قادمة».

من جهة ثانية، يؤدي الوضع المعيشي الكارثي في معظم أنحاء البلاد، بعد الحرب، إلى ازدحام السوريين أمام مؤسسات الهجرة والجوازات، بغية الحصول على جوازات سفر إلى الخارج، بعد أن باعوا كل ممتلكاتهم حتى منازلهم، والهجرة إلى أوروبا والعراق ومصر ودول الخليج، بل حتى إن بعض الأطباء السوريين هاجروا إلى الصومال، وذلك بحثا عن مناطق وبلدان أقلّ كلفة معيشية.

ترسخت لدى السوريين المهاجرين قناعة بعدم إمكانية تحسّن حياتهم المعيشية، في ظل استمرار هذا النظام، وستزداد الأمور صعوبة أكثر من الوقت الحالي في المستقبل، لأنها بفعل سياسة اقتصادية منهجية من قبل النظام، بهدف تهجير أكبر عدد من السوريين إلى الخارج.

ووفق المراقبين، فإن حجم ونطاق وطبيعة التهجير القسري من أماكن مثل مدينة حمص، يمثل تحديًا هائلاً أمام الاستقرار المستقبلي في سوريا. فالمصالحات الوطنية لن تتمكن من التقدم بدون معالجة القضايا المعقدة المتعلقة بالعودة للوطن وحقوق الملكية. في هذا المعنى، فإن جهود إعادة الإعمار المبكرة في مناطق مثل مدينة حمص، والتي لا تراعي حساسية النزاع، يمكن أن تعزز الظلم وتعمق الانقسامات الطائفية، وتخلق مظالم جديدة من شأنها أن تقوض التقدم نحو الحل ووضع أسس الصراع المستقبلي.

ويقول الباحث طلال المصطفى، إن هذا التهجير الجديد المنهجي ذو الطابع الاقتصادي المعيشي، موجّه إلى من بقي من السوريين، الذين قد يشكلون خطرًا على النظام، كما يفكّر هذا النظام، والهدف الرئيس من ذلك هو التأسيس لمجتمع سوري «متجانس»، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، يناسب النظام السوري القادم، بحيث يكون هذا المجتمع الجديد عاجزًا عن القيام بثورة ثانية، يدرك النظام السوري جيدًا أنها قادمة لا محالة.■

■ **المصادر:**

1- التهجير القسري، المأساة السورية الهائلة، موقع الحركة السياسية النسوية السورية، 2 ديسمبر/كانون الأول 2020.

2- جريمة التهجير القسري في سوريا.. آليات المحاسبة وحق العودة، موقع عنب بلدي، 2 فبراير/شباط 2020.

3- التهجير السوري الجديد.. الرحيل أو الموت جوعًا، موقع مركز حرمون، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

التغيّر الديموغرافي عقبة أمام مستقبل البلاد

هل يُعاد توطين 13 مليون نازح ولاجئ سوريين؟

آلاف النازحين السوريين في مخيمات شديد الفقر في الخدمات والاحتياجات الأساسية

أحمد النعماني

■ انبعثت سوريا جديدة من تحت رماد الصراع العسكري، حيث تم خلال سنوات الصراع إبعاد الكثير من التجمعات السكانية عن مدن بأكملها، بشكل عمدي، وتهجير ملايين النازحين من أراضيهم، وإرغام ملايين غيرهم على الهجرة إلى خارج البلاد، لذا أصبحت سوريا الجديدة أكثر تجزئةً من الناحية الجغرافية.

وتمثل قضية «التغيير الديموغرافي» في سوريا واحدًا من القضايا الرئيسية في ملف الأزمة السورية، خلال مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، حيث يقف هذا التغيير عقبة في طريق مستقبل سوريا، الأمر الذي يوجب اتخاذ إجراءات من شأنها إعادة الأوضاع الديموغرافية إلى ما كانت عليه قبل عام 2011، بمشاركة أطراف محلية وإقليمية ودولية.

■ المراقبون: سيناريو «التقسيم الجغرافي والديموغرافي» يخيم على المشهد السوري حاليًا

وبالتوازي مع دعوة النظام السوري للاجئين إلى العودة، وإصداره إطارًا قانونيًا ينظّم إعادة الإعمار عام 2020، كانت روسيا تقود جهودًا للضغط على الدول الأوروبية وغيرها من الدول، من أجل تيسير عودة اللاجئين.

غير أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 الذي يدعو إلى «إقامة نظام حكم يشمل الجميع ولا يقوم على نظام الطائفية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تلتزم بأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة»، يشير إلى أن تباين وجهات النظر داخل المجتمع الدولي،

أطفال المكون العربي السني كبروا في ظروف غير طبيعية

من المحتمل أن يؤدي إلى تأخير الاستجابة لاحتياجات سوريا في مرحلة ما بعد الحرب.

سيناريو التقسيم الجغرافي

تتركت عمليات التهجير القسري للسكان في سوريا أثرًا عميقًا في تركيبة النسيج المجتمعي للبلاد، الأمر الذي يشير عمليًا إلى ترتيبات لأوضاع نهائية لا رجعة فيها في سوريا ما بعد الحرب. ومن المتوقع أن يقف تعقد الأوضاع حائلًا أمام إرجاع السكان المشردين واللاجئين، إضافة إلى وجود تشابك معقّد بين عمليات النقل القسري للسكان ومشاريع إعادة التنمية.

وتختلف الدراسات حول شكل سوريا في المستقبل، بين حديث عن سوريا متماسكة موحدة، وبين حديث عن سوريا موزّعة إلى مناطق نفوذ للدّول الفاعلة في ساحتها، وبين حديث آخر عن سوريا فيدرالية، لكن ما لا تختلف فيه الدراسات هو الأثر الواضح للتغيير الديموغرافي على تلك السيناريوهات جميعًا.

ويقول الدكتور أيمن زهري، خبير السكان ودراسات الهجرة، إن «الحالة السورية» تمثل نموذجًا واضحًا لتأثير الصراعات على التركيبة الديموغرافية، فوفقًا للبيانات، فإن عدد السكان تطور في سوريا خلال الفترة من 2000 إلى 2010، ثم بدأ عدد السكان في التناقص، في ظاهرة غير مسبوقة في المنطقة العربية، إذ وصل عدد السكان عام 2015 إلى 18 مليون نسمة بانخفاض قدره 3.2 مليون نسمة عن عدد السكان عام 2010، ثم انخفض عدد السكان مرة أخرى عام 2020 ليصل إلى 17.5 مليون نسمة.

وفي المقابل، تشير تقديرات اللاجئين السوريين إلى أكثر من الفارق في عدد السكان بين عامي 2010 و2020، إذ يقدر عدد اللاجئين في دول الجوار وفي غيرها من بلدان العالم بنحو 6.7 مليون لاجئ، يوجد معظمهم في تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق.

من جهة ثانية، يُقدر عدد النازحين السوريين بنحو 6.7 مليون نازح، وبذلك يبلغ عدد المتأثرين بالأزمة التي تشهدها سوريا بأكثر من 13 مليون سوري يمثلون أكثر من نصف عدد السكان تقريبًا. وحتى الآن لا توجد مؤشرات ملموسة على اقتراب انتهاء أزمة اللاجئين أو عودة النازحين، ويتوقع تستمر هذه الحالة خلال الفترة القادمة.

وبناء على هذه الأرقام، مع عدم قدرة الدولة السورية على إعادة توطين النازحين واللاجئين، يحذر المراقبون من أن سيناريو التقسيم الجغرافي والديموغرافي يخيم حاليًا على المشهد السوري، في ظل بيئة أقل أمنًا، وأن كل جهود إعادة الإعمار ستبقى في مرحلة ما بعد الحرب تحت رحمة اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين، في أجزاء بعينها من البلاد، وليس في كامل مساحتها البالغة 185 ألف كيلومتر.

من جهة أخرى، تشير التغييرات الديموغرافية إلى وجود خلل في العقد الاجتماعي، وتحييده عن الدور الذي يفترض أن يقوم به بصيانة الهوية الجامعة، وهو ما جعل البعد الديموغرافي للصراع من أهم مسببات استمراره وإذكاء النعرات الطائفية والقومية في المنطقة العربية عمومًا.

وبما أن أكثر عمليات التغيير الديموغرافي نتجت عن عمليات عسكرية، فإن الأولوية في ردعها تكون بوقف القتال وتجنيب المدنيين عواقب النزوح، والحد من تضرر المدنيين، وكذلك إدراج بند عودة اللاجئين والنازحين الطوعية إلى أماكن إقامتهم الأصلية في جميع

التغيير الديموغرافي وقود الحرب السورية

الاتفاقات والتسويات السياسية المحلية، وعلى المستوى الوطني، تحت مراقبة ومسؤولية الأمم المتحدة.

وإلى ذلك، سيتقرر مستقبل سوريا بين المناطق الحكومية والمناطق المتنازع عليها بدرجة أكبر من غيرها، حيث تلعب الفواعل الخارجية دورًا حاسمًا في الموضوع. كما ستؤدي عملية التغيير الديموغرافي الجارية إلى إفراز الآلاف من التجمعات السكنية المهجرة، وقد توفر تربة خصبة لمآزق أمنية محتملة في المستقبل القريب.

منع عودة اللاجئين

يتحمّل المجتمع الدولي مسؤولية «المراقبة الصامتة» لتنفيذ خطط النظام السوري لمنع عودة اللاجئين. فلا يوجد رد فعل دولي مناسب على تصرفات النظام وحلفائه، مما سمح لهم بسنّ قوانين تقيّد بشكل كبير حقوق المهجرين، وأسهم في توسيع نفوذ الميليشيات الأجنبية وترسيخ وجودها على الأرض، وتسهيل مرور الوقت الذي يؤثر على المهجرين أنفسهم بحيث يزداد تكيّفهم وارتباطهم بأماكن لجوئهم الجديدة بمرور الوقت، خاصة في البلدان التي تسمح للمهجرين بممارسة حياة طبيعية في ظل دعم برامج الاندماج.

ويتطلب الحد من هذا التغيير الديموغرافي اهتمامًا من الفاعلين الدوليين في ملف الحل السياسي بعناصر أساسية ينبغي شمولها في الحل، وجعلها شرطًا أساسيًا لوصول التمويل الدولي لإعادة الإعمار، وهو التمويل الذي لا يستطيع حلفاء النظام تأمينه، ولا يمكن لهم من دونه أن يُثبتوا مخرجات تفوقهم الميداني بصورة سياسية على الأرض.

وفي هذا الصدد، يطالب السوريون بضمانات لعودة اللاجئين والنازحين إلى مناطق سكناهم الأصلية، والتأكد من عدم تحول عمليات إعادة الإعمار إلى سياسات لاستبدال المكونات الأصلية للمجتمع المحلي.

ويطالب السوريون بضمانات للحد من تسلط الأجهزة الأمنية، بما يسمح للاجئين والنازحين بالعودة إلى بيوتهم، أو على الأقل العودة لتثبيت حقوقهم العقارية والقانونية، وتوفير آليات دولية للمراقبة والمحاسبة في هذا الإطار.

وينبغي أيضًا تنفيذ برامج تستهدف أطفال النازحين واللاجئين، والأطفال في المناطق المستهدفة عمومًا، بما يحد ولو بنطاق جزئي من مخاطر خروج ملايين منهم من العملية التعليمية على مدار السنوات السابقة. وإيلاء البرامج التي تُعالج الآثار النفسية للحرب أهمية قصوى من المنظمات الدولية، حتى يتمكن الجيل الحاليّ من الأطفال من الدخول بشكل فاعل في عملية التنمية المقبلة.■

■ المصادر:

1- أثر التغير الديمغرافي على مستقبل سوريا، موقع نون بوست، 20 مارس/آذار 2019.

2- رفعت محمد يكتب: التغيير الديمغرافي وقود الحرب السورية، موقع صوت النهضة، 17 مارس/آذار 2021.

3- بإشراف إيراني... نظام الأسد يعمل على تغيير ديمغرافي في سوريا، موقع الصدى، 29 مارس/آذار 2022.

4- لماذا سيستمر التهديد الديموغرافي للمنطقة العربية في 2022؟، موقع مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 16 ديسمبر/كانون الأول 2021.

ارتكبها نظام بشار الأسد والميليشيات الشيعية

جريمة «تهجير» 13 مليون سوري

نازحون من سوريا

سحر عزوز

■ شهدت سوريا منذ اندلاع الثورة ضد نظام بشار الأسد في عام 2011، جرائم وحشية لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر، ارتكبها النظام بمعاونة حلفائه من الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، ومن بينها جريمة التغيير الديموغرافي، التي أدت إلى تهجير نحو 13 مليون سوري من مناطقهم، وهجرة الكثيرين منهم إلى الخارج.

جريمة التغيير الديموغرافي، تعني - ببساطة- تهجير طوائف دينية معينة، مثل المواطنين السُنة إلى مناطق أخرى، وتغيير الطبيعة السكانية في منطقة ما، وإحلال سكان من طبيعة أخرى مكانهم، بهدف إضفاء الطابع الطائفي على مناطق بعينها، وضمان سيادة عنصر واحد على باقي المكونات السكانية في البلاد.

■ فصول جريمة التغيير الديموغرافي امتدت من ضواحي العاصمة دمشق إلى حمص.. وصولا إلى إدلب شمالا

ورغم أن هذا التغيير لم يكن وليد الأحداث التي عاشتها سوريا خلال العقد الماضي فحسب، إنما بدأ منذ وصول الرئيس السابق حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970، إلا أنه صار واضحاً وجلياً أكثر خلال السنوات الماضية، وذلك مع اتساع نطاق المناطق التي هجر النظام أهلها، حيث استبدل الأهالي بموالين له من طائفته الشيعية العلوية.

فصول الجريمة المروّعة

هناك أمثلة كثيرة على ما حدث من تهجير وقتل وتدمير، ضمن مسار التغيير الديموغرافي في سوريا، منها ما جرى أحد فصوله المأساوية في منطقة «وادي بردى» غرب العاصمة دمشق، وفصل آخر في كفريا والفوعة في إدلب، حيث عقد ممثلون عن «حركة أحرار الشام» و«هيئة

.. نازحون من سوريا

تحرير الشام»، و«الحرس الثوري» الإيراني وميليشيا «حزب الله» اللبنانية، اتفاق «المدن الأربع» في مارس 2017 برعاية إقليمية وموافقة أممية، لتبادل السكان.

وبمقتضى هذا الاتفاق الفريد من نوعه في تاريخ دول المنطقة التي عاشت طوائفها جنبا على جنب في سلام منذ القدم، تم نقل سكان سوريين من السُنة إلى منطقة سيطرة التشكيلات السُنية المسلحة في شمال البلاد، ونقل آخرين من الشيعة إلى مناطق سيطرة النظام في الجنوب.

وتوالت فصول جريمة التغيير في جنوب وغرب دمشق، وامتد قوسها من طريق مطار دمشق الدولي، ليشمل مدينة السيدة زينب ومحيطها، ثم شمل مدينة داريا وجوارها، وصولاً إلى منطقة وادي بردى على امتداد الحدود الغربية مع لبنان، ولهذه المنطقة أهمية بسبب ما فيها من مزارات «شيعية»، ولها أهمية في تأمين العاصمة دمشق، وحمايتها من احتمال هجمات من الجنوب القريب، وكانت فيه أبرز التشكيلات المسلحة وأكثرها قوة في الجنوب.

كما أن للمنطقة أهمية إضافية، إذ توفر تواصل دمشق مع سهل البقاع اللبناني، وهذه ضرورة لنظام الأسد وإيران وميليشيات «حزب الله»، الذي مد سيطرته إلى منطقة القلمون الغربي على امتداد سلسلة جبال لبنان الشرقية وصولاً إلى سهل العاصي، وجرى في سياق هذا الخط الطويل ارتكاب الكثير من جرائم التغيير الديموغرافي.

وبعد سيطرة النظام على مدينة دوما في عام 2018، وعودة بعض الأهالي إليها، عمد النظام إلى تعطيل عمليات إعادة الإعمار في المدينة، وامتنع عن إيصال الخدمات الأساسية، كالكهرباء والماء والمدارس وإصلاح الطرق.

وبسبب الوضع المعيشي المتردي بالنسبة لأهالي مدينة دوما، لجأ الكثير منهم إلى بيع عقارات وأراض مملوكة لهم، إلى تجار إيرانيين كانوا في مقدمة من اشترى العقارات والأراضي، وهكذا سيطر السكان الشيعة على المدينة بشكل نهائي.

وإلى ذلك، شهدت منطقة القلمون الشرقي، شرق مدينة حمص، أحد الأشكال البشعة في جريمة التغيير. ففي هذه المنطقة تعايش السكان المسلمون والمسيحيون معا مئات السنين، وقبل انطلاق ثورة 2011 بسنوات شهدت المنطقة حركة نشطة لتعزيز التقارب والحوار الإسلامي- المسيحي، وكان الأب «باولو» يديرها انطلاقاً من دير مار موسى في مدينة النبك بريف دمشق، ما أثار عليه غضب النظام، ولاحقاً غضب جماعات التطرف.

تجربة الأب «باولو»، انتهت إلى فشل ذريع مع سيطرة جماعات التطرف على المنطقة، ومن ثم اختفاؤه تماما في مدينة الرقة عام 2013، أثناء سعيه للحوار مع قادة تنظيم «داعش» الإرهابي. وكانت عمليات الخطف طلباً للفدية، والابتزاز المالي، والترهيب من قبل متطرفين عوامل رئيسية ساهمت بشكل رئيسي في هجرة المسيحيين.

وبينما كانت منطقة القلمون تواصل ثورتها على النظام، مما جعلها هدفاً مزدوجاً لنظام الأسد وجماعات التطرف، الذين اجتاحوا أغلب بلدات المنطقة، وتم قتل واعتقال وتهجير أعداد هائلة من السكان.

من جهة ثانية، يتهم نشطاء الثورة في محافظة حمص، النظام بتوطين الموالين له في الأحياء التي سيطر عليها، بغية تغيير البنية الديمغرافية للمدينة، التي كان السُنة يشكلون فيها السواد الأعظم من السكان.

وكانت حملات الاعتقال في حمص، والقصف

نازحون من سوريا

■ نظام الأسد سعى لإضفاء الطابع الطائفي على مناطق بعينها وسيادة عنصر واحد على باقي المكونات السكانية

الممنهج واجتياح الأحياء، أول الأسباب لهجرة السكان الأصليين، ومع اجتياح حي «بابا عمرو»، ثم حصار أحياء حمص القديمة، وخروج سكانها منها باتفاق رعته الأمم المتحدة عام 2014، عمد النظام إلى توطين مواليه من العلويين، وفيما بعد المقاتلين الشيعة، في الأحياء السنية التي سيطر عليها.

وخلال العقد الماضي، تم تهجير ما يزيد على 400 ألف من سكان مدينة عفرين وقراها في ريف محافظة حلب، بهدف فرض واقع ديموغرافي، ومنع عودة المهجرين قسرياً إلى بيوتهم ومدنهم، وخاصة من مخيمات مناطق الشهباء ومحيط نبل والزهراء، حيث يتواجد حالياً حوالي 200 ألف مهجر موزعين على أربعة مخيمات وبعض المدن والقرى.

تطرف دموي

يؤكد ياسر الفرحان، عضو الائتلاف الوطني السوري المعارض، أن «نظام الأسد يمارس بسلوك ممنهج متعمد تغييراً ديمغرافياً، عبر عنه بشار الأسد بقوله «أصبحت سوريا مجتمعاً متجانساً»، وأعلن من خلاله عن تهجير 13 مليون سوري.

ويشير الفرحان، إلى أن التغيير الديموغرافي لديه استراتيجية نفذها النظام بعدة آليات، مثل ملاحقة الناشطين واعتقالهم وتصفيتهم جسدياً، وتسريب ما يسمى «قوائم المطلوبين» للأجهزة الأمنية، من أجل دفعهم إلى مغادرة البلاد، ثم قصف المدن وحصارها وإجراء مصالحات تفضي إلى تهجير السكان، ومصادرة ممتلكاتهم، ثم محاولة شرعنة انتهاك حقوق السكن بإصدار المراسيم والتشريعات، ليثبت الوقائع ويمنع فرص عودة المهجرين إلى مناطقهم، وإخلال آخرين يتبعون إيران والنظام مذهبياً وسياسياً.

من جانبه، يقول الكاتب السوري فايز سارة، إن السبب الرئيسي لجرائم التغيير الديموغرافي في البلاد، هو تطرف دموي، تسترت خلفه دوافع وشعارات سياسية وأيديولوجية، ومصالح رخيصة، مما جعل هذه الجرائم تصيب مختلف السوريين أو أغلبهم بدرجة أو بأخرى، فأصابت العرب والأكراد والأرمن، كما طالت المسلمين والمسيحيين، وضربت أغلب الطوائف من الديانتين معا.

ويضيف سارة، أن أطرافاً مختلفة انخرطت في جرائم التغيير الديموغرافي، لكن البادئ والأشد حضوراً فيها ثلاثة، أولهم وأهمهم نظام الأسد، الذي استخدم ميليشياته وآلته العسكرية والأمنية إلى أقصى الحدود، ثم شاركت في الجرائم إيران وميليشياتها، لا سيما «حزب الله» اللبناني والميليشيات الشيعية العراقية والأفغانية وغيرها، وانضمت إلى الطرفين جماعات التطرف والتشدد، منها «داعش» و«النصرة» وأخواتهما، مما ساهم في «تعميم» الجريمة، وعمل على خلط أوراقها، عبر دفع جماعات كثيرة للمشاركة في ارتكاب تلك الجرائم المروعة. ■

■ المصادر:

1- تفاصيل في جريمة التغيير الديمغرافي، موقع الشرق الأوسط، 5 يناير/كانون الثاني 2022.

2- فوق وجعهم وجع.. التغيير الديمغرافي خطر يرعب أهل سوريا، موقع العربية، 26 ديسمبر/كانون الأول 2022.

3- التغيير الديموغرافي في سورية أثناء حكم آل الأسد، موقع مركز حرمون، 28 أغسطس/آب 2020.

في الذكرى الخامسة لاحتلال عفرين

«المرصد السوري» يوثّق بالأرقام حالات الخطف والتغيير الديموغرافي

أرقام مرعبة لحالات الخطف والتغيير الديموغرافي

■ في الذكرى الخامسة لاحتلال عفرين من قبل القوات التركية والفصائل المرتزقة،

وثّقَ المرصد السوري لحقوق الانسان في تقرير له أرقامًا مرعبة لحالات الخطف والانتهاكات التي ارتكبت.

وجاء في تقرير المرصد:

أجبرت القوات التركية والعمليات العسكرية الشرسة والجرائم البشعة التي ارتكبتها الفصائل؛ أكثر من 310 آلاف مدني، أي ما يعادل 56٪ من السكان الأصليين، على الفرار من أراضيهم ومنازلهم. وعليه، فَقَدَ السكان ممتلكاتهم التي استولت عليها الفصائل الموالية لتركيا. بينما لم يكن وضع هؤلاء السكان الذين

يوسف شرف الدين

اختاروا البقاء في مناطقهم بسبب النزوح أفضل، حيث تعرضوا للقمع المطلق والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الخطف والاعتقالات التعسفية بهدف جمع الفدية، إلى جانب استمرارها، ويوميًا. من خلال كل هذه الانتهاكات، تحاول الفصائل المدعومة من تركيا إجبار السكان المتبقين على الخروج من عفرين كجزء من خطة تركيا للتغيير الديموغرافي المنهجي.

ووثق المرصد السوري لحقوق الإنسان، منذ 20 يناير/كانون الثاني 2018، مقتل 668 مدنيًا كرديًا في عفرين بينهم 97 طفلًا و88 امرأة في تفجيرات بالعبوات الناسفة وسيارات مفخخة وغارات جوية وقصف بري من قبل القوات التركية وعمليات إعدام، فيما توفي البعض تحت التعذيب في سجون تديرها فصائل موالية لتركيا.

كما وثق المرصد السوري، منذ بداية الاحتلال التركي لعفرين حتى مساء 17 مارس/آذار 2023، اختطاف واعتقال أكثر من 7.898 مدنيًا كرديًا من عفرين، بقي 1082 منهم رهن الاعتقال، فيما أفرج عن معظم الباقين بعد دفع فديات كبيرة طلبتها فصائل (الجيش الوطني) المدعوم من تركيا.

الاحتلال التركي لعفرين

وبحسب إحصائيات المرصد، فقد استقرت في عفرين أكثر من 4310 عائلة من مختلف المحافظات السورية، بعد إجبارهم على النزوح من أراضيهم، كجزء من خطة تركيا لتغيير التركيبة السكانية في عفرين، وتم كل هذا على مرأى ومسمع المجتمع الدولي الذي بدا وكأنه غير مبال والتزم الصمت.

جرائم شنيعة وانتهاكات صارخة

وقال المرصد في تقريره: وثق المرصد خلال خمس سنوات من الاحتلال التركي لعفرين، أكثر من 3336 انتهاكًا مختلفًا تضاف إلى عمليات الخطف والاعتقالات التعسفية. فيما يلي تفاصيلها:

1189 حادثة استيلاء على منازل ومحلات تجارية وأراضي زراعية في مدينة عفرين والنواحي التابعة لها. وتعود الممتلكات المصادرة لأشخاص أجبروا على النزوح من مقاطعة عفرين بعملية ما تسمى (غصن الزيتون).

312 واقعة بيع منازل نازحين استولت عليها الفصائل الموالية لتركيا بالقوة في وقت سابق. تم بيع المنازل بأسعار منخفضة وبالدولار الأمريكي على وجه الخصوص.

523 واقعة فرض ضرائب على المدنيين من قبل الفصائل والمجالس المحلية مقابل السماح لهم بفلاحة أراضيهم وجني المحاصيل، وكانت الجبايات المطلوبة حصص الحصاد والأرباح أو المبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي والليرة التركية.

915 حادثة قطع أشجار مثمرة من قبل فصائل ما يسمى (الجيش الوطني) المدعوم من تركيا بهدف بيعها كسجلات حريق، حيث تم قطع عشرات الآلاف من الأشجار المثمرة.

397 واقعة اعتدى فيها عناصر من ميليشيات (الجيش الوطني) على المدنيين لأسباب مختلفة.

تخريب التراث التاريخي لسوريا

في عام 2022، وثّق المرصد أعمال حفر وتخريب للمواقع الأثرية والتلال في 33 مناسبة، من بين مئات الحوادث المماثلة التي تم توثيقها في السنوات الخمس الماضية. تشتهر عفرين بمواقعها الأثرية التي تعود إلى عصور مختلفة، وأبرز المواقع هي:

توثيق: مقتل 668 مدنيًا كرديًا في عفرين بينهم 97 طفلاً و88 امرأة في تفجيرات بالعبوات الناسفة وسيارات مفخخة وغارات جوية وقصف بري

نازحون من بلدات شمال سوريا

- مدينة نبي حوري التي تبعد عن مدينة عفرين حوالي 23 كلم.

- قلعة سمعان التي تقع على بعد 20 كم جنوب مدينة عفرين. يحتوي هذا الموقع على كنيسة مار سمعان التي كانت أكبر كنيسة في العالم.

جبل البرصايا

مدينة عين دارا الأثرية التي تضم العديد من المعالم الأثرية وتحتوي على معبد يحتوي على عدة تماثيل.

وأضاف المرصد: لم يقتصر الأمر على تضرر عفرين بشدة من الانتهاكات الصارخة التي ارتكبتها قوة الاحتلال والفصائل السورية العميلة لها، بل قوبلت هذه الانتهاكات أيضاً بالتقاعس والصمت المطبق من قبل المجتمع الدولي الذي يبدو راضياً عن تجاهل هذه القضية الإنسانية الخطيرة التي لم يتم التعامل معها، بشكل مناسب، على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها منظمات حقوق الإنسان السورية، بما في ذلك المرصد السوري لحقوق الإنسان، لتسليط الضوء على محنة سكان الكانتون.

وفي هذا السياق، وفي إطار الجهود الجارية لتغيير التركيبة السكانية لمدينة عفرين والقرى المحيطة بها، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان في 29 مارس 2022، أن جمعية (الأيادي البيضاء) الكويتية أعلنت عن بدء المرحلة الثانية من مشروع «الأيادي البيضاء». مستوطنة أُطلق عليها اسم «قرية بسمة». خلال المرحلة الثانية، تم التخطيط لإنشاء ثماني كتل سكنية تضم 125 شقة، بالإضافة إلى البدء في إنشاء ست وحدات أخرى جديدة.

بينما أنهى فصيل السلطان مراد في أبريل/ نيسان 2022 بناء مجمع سكني للنازحين من حمص بالقرب من قرية كفرم في ناحية شران. عدد منازل الكمبوند يقارب 360 منزلًا بمساحة تقدر بـ 120 مترًا مربعًا للوحدة. كما يضم الكمبوند مدرسة ومسجد ومحلات تجارية.

ومن المفارقات أن المجتمع الدولي لم يتحرك أو يتدخل لوقف هذا التغيير الديموغرافي وأعمال التخريب والعدوان التي تمارس في عفرين.

وجدد المرصد دعوته للمجتمع الدولي بسن قوانين صارمة تضع حداً للممارسات الممنهجة من قبل جميع المتورطين في أعمال التنقيب والحفر غير القانونية في الكانتون الأثري. كما دعا جميع الجهات الدولية لتقديم كل دعم ممكن للحفاظ على تراث المنطقة وإلى التدخل الفوري لوقف الانتهاكات التي ترتكبها القوات التركية ووكلائها في عفرين وحماية آثارها وهويتها ووضع حد للتغيير الديموغرافي وتكثيف جهوده للكشف عن مصير المخطوفين وإعادة العائلات النازحة إلى مناطقهم والعمل على ضبط الوضع الأمني وطرد الفصائل، وطالب المرصد جميع المنظمات المحلية والدولية بالتعاون فيما بينها للكشف عن جميع الانتهاكات الجسيمة والجرائم الشنيعة والممارسات البغيضة التي حولت عفرين إلى منطقة «حكم ذاتي» ناطقة باللغة التركية تديرها قوانين الفصائل المتطرفة.

وفي ختام تقريره أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن المدنيين الذين اختاروا البقاء في عفرين من مختلف شرائح المجتمع السوري يتعرضون لانتهاكات مختلفة منها التهجير القسري والقتل والتعذيب والنهب بالإضافة إلى منعهم من ممارسة شعائرهم الدينية والاحتفال بأعيادهم السنوية؛ ناهيك عن الانتهاكات والجرائم الأخرى التي تمارس في ظل سياسة التتريك.■

نفذه «حزب الله» وأعوانه بقوة السلاح

التغيير الديموغرافي.. جناية إيران في حق السوريين

مروان محمود

■ بدأت إيران مخططات التغيير الديموغرافي في المنطقة العربية مبكرًا، فقد اعتمد نظام الملالي منذ عام 1979، خططه المتمثلة في ضرورة تغيير هوية المناطق الجغرافية التي تقطنها المجموعات الشيعية، من أجل تحقيق السيطرة الإيرانية عليها.

واستلهم الملالي هذه الفكرة من الجنوب اللبناني بعد وصول الزعيم الشيعي موسى الصدر إلى بقعة لبنانية شيعية، سرعان ما أصبحت إقليمًا تابعًا لإيران بعد قيام «حزب الله» وسيطرته على مقاليد الدولة اللبنانية، ما دفع إيران إلى تنفيذ هذا المخطط الإجرامي في مناطق أخرى، من بينها سوريا والعراق.

ويهدف نظام الملالي من خلال مخططاته، إلى تغيير ديموغرافية الدول الموالية له، وخلق بؤر طائفية شيعية خالصة ذات مهام خاصة، تتعلق بالعبث في استقرار الأمن القومي العربي، وتكريس الأطماع الإيرانية في السيطرة الكاملة على تلك الدول.

جناية إيران ضد السُنة

قبل انفجار الأوضاع في سوريا بسنوات قليلة، انتشرت بين السوريين أصوات هامسة تتحدث عن «تغلغلٍ عقاري» إيراني في دمشق، بعد أن بسطت إيران نفوذها على كامل منطقة «السيدة زينب» في ريف العاصمة، وكذلك على فنادق شهيرة عريقة كان يشتريها أو يتعهّدها وكلاء سوريون لإيران بذريعة استقبال الحجّاج الشيعة القادمين للزيارة.

لم تكن تلك مجرد أقاويل، بل كانت تسريبات من رجال أعمال وتجار سوريين اشتكوا وقتها من أنهم يواجهون نوعًا من الحرمان من العمل، مؤكدين أن تنفيذ المشاريع في نطاق معيّن داخل العاصمة دمشق مخصص فقط لإيران، ضمن خطة النظامين السوري والإيراني الأمنية لتأمين مناطق خضراء خاصة بما عرفت آنذاك باسم «المقاومة» والتي مثلها حزب الله اللبناني.

نازحون من منطقة جسرين بالغوطة الشرقية

لكن يبدو أن إيران كانت عيناها مسلطتين على ما هو أبعد.

نفذت إيران استراتيجيتها الرامية إلى إحداث تغيير ديموغرافي فعلي على الأرض في سوريا، بدءًا من عام 2013، بمساعدة حلفائها من الميليشيات الشيعية، حيث سعت إلى طرد السنّة من دمشق ومحيطها، وتأمين الطريق الرابط بين دمشق إلى الحدود اللبنانية، وإحلال عوائلَ وميليشيات شيعية مستوردة من العراق ولبنان محلّ العوائل السنية التي يتم طردها، ما أدى إلى تشكيل هوية طائفية جديدة في البلاد.

وتُظهر الإحصائيات أنه قبل اندلاع الحرب سنة 2011، كانت سوريا تضم حوالي 16 مليون سُنّي، ونحو تسعة ملايين شخص بين مسيحيين وعلويين وأكراد ودروز، وغيرهم من الأقليات الأخرى. وبعد سنوات من الصراع، لم يتبق سوى ثمانية ملايين سُنّي فقط في سوريا.

ووفقًا للإحصائيات المستمدّة من عدّة مصادر، فإن النظام السوري والقوات الموالية لإيران قاموا بعمليات التهجير بشكل قسري لسكان حوالي 125 منطقة في سوريا، توزعت بين 99 منطقة كان يغلب عليها المكوّن العربي السني، و26 منطقة ذات غالبية تركمانية سنيّة.

حدثت عمليات التغيير الديموغرافي الإيرانية واسعة النطاق، بشكل رئيس غربي سوريا، بين محافظتي حمص ودمشق، حيث فرّت الغالبية العظمى من السكان السنّة، كما حدث أيضًا في المنطقة العلوية باللاذقية، وطرطوس، وجبل الأكراد شمال غربي البلاد، حيث تم طرد السنة، تحت ذريعة «تطهير المنطقة من الخطر الإرهابي».

وحذرت صحيفة «الجارديان» البريطانية، من تبعات التغيير الديموغرافي، الذي تقوم به إيران في المناطق السورية، عبر إسكان مواطنين شيعة في الأحياء والمناطق التي أخرجت منها السُّنة. وقالت الصحيفة، إنه في الأودية الواقعة بين دمشق ولبنان، غادر سكان مناطق كاملة منازلهم، بسبب الحرب، وحل مكانهم سكان آخرون، بينما بدأ البعض بالعودة للمرة الأولى منذ بداية الحرب.

وأكدت الصحيفة، أن أولئك العائدين المستقرين ليسوا من العوائل السنية، التي كانت تشكل الأغلبية في المناطق التي عادوا اليها. وإنما، وفق الذين أرسلوهم، يمثلون «مقدمة» انتقال لملء المنطقة بالشيعة من سوريا ولبنان، والعراق.

نظام الأسد والقوات الموالية لإيران قاموا بعمليات تهجير قسري لسكان 125 منطقة سورية

حجاج إيرانيون في سوريا

إيران و«سوريا المفيدة»

تطوّرت عمليات التغيير الديموغرافي التي قادتها إيران، ونفذتها ميليشيات «حزب الله» وأعوانها بقوة السلاح، حيث تم تأطير هذه العمليات كأداة ضمن جُملة أدوات تحقيق الاستراتيجية الإيرانية في سوريا، المعروفة بالحفاظ على «سوريا المفيدة»، بما يضمن تحقيق هدفين رئيسيين، هما: تمكين وجود النظام السوري على الأرض في الشريط الواصل بين دمشق والساحل، باعتباره مركزًا للثقل السياسي في البلاد، فضلًا عن تمكين «حزب الله» من إنشاء منطقة عازلة على الحدود اللبنانية – السورية، تحميه من الارتدادات السلبية للصراع الدائر هناك.

وضمن خطتها الرامية إلى التغيير الديموغرافي لتوسيع دائرة نفوذها في سوريا، استخدمت طهران شبكات واسعة من النشاطات المتشعبة في مجالات كثيرة تجارية وعقارية وطبية ودينية.

وعلى الرغم من أن كل هذه المجالات التي تتغلغل فيها إيران تشكل خطرًا على بنية المجتمع السوري، فقد انتهى الأمر إلى تمدد النفوذ الإيراني في سوريا، وسيطرة طهران

■ تغيير هوية المناطق الجغرافية التي يقطنها الشيعة من أجل تحقيق السيطرة الإيرانية عليها

وميليشياتها على ثلاثة قطاعات رئيسية هي الطبي والعقاري والسياحة الدينية، التي أصبحت تشكل أداة أساسية تستخدمها إيران في سياق تنفيذ مخططها الرامي إلى التغيير الديموغرافي.

وقبل نهاية الصراع السوري، صعدّت إيران عمليات التغيير الديموغرافي، التي تستهدف مناطق بعينها بهدف تغيير بنيتها السكانية، عبر توطين عائلات تابعة لميليشياتها فيها، ووضع السكان المحليين إما بيع عقارهم بثمن بخس أو التنكيل والتهجير قسريًا.

ومارست طهران بتسهيل واسع من النظام السوري أساليب متنوعة في إطار «عقاب المعارضين»، لتصب في النهاية في خانة «التغيير الديموغرافي»، طمعًا بتحقيق معادلة «المجتمع المتجانس» التي تحدث عنها بشار الأسد، في أحد خطاباته علنًا.

توطين المقاتلين الشيعة

استغلت الميليشيات الإيرانية الأزمات الاقتصادية والأمنية داخل مناطق سيطرة حليفها نظام أسد في سوريا، ولا سيما في أرياف حمص، للاستحواذ على أملاك المدنيين

مخيم في إدلب

وعقاراتهم، تحت وطأة الانهيار الاقتصادي وتفشّي الفقر والبطالة، ورغبة السكان بالهجرة خارج البلاد هربًا من جحيم الواقع المتفاقم.

وفي هذا الصدد، وطّنت ميليشيات «لواء الباقر» و«أبو الفضل العباس» و«فيلق المدافعين عن حلب»، عشرات العائلات من أهالي بلدتي كفريا والفوعة، في أحياء السكري والفردوس والميسّر في الشطر الشرقي من مدينة حلب.

وكانت مدينة «تلبيسة» بريف حمص الشمالي، مسرحًا لتجار الحرب التابعين لإيران ونظام أسد منذ خروج فصائل المعارضة منها عام 2018، حين بدأت خطة الاستحواذ على العقارات والمنازل والأراضي الزراعية بأساليب مختلفة، تتمثل بالضغط والترهيب الأمني من قبل الميليشيات، أو من خلال استغلال ظروف الفقر وحاجة الأهالي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في تلك المنطقة.

واستغل مقاتلون شيعة من ميليشيا بلدتي «كفريا والفوعة» (ريف إدلب) الموالين لإيران، حالة التضييق التي تفرضها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام على أبناء الريف الجنوبي لدمشق بالتغول وشراء المنازل هناك.

وتركزت علميات الشراء ضمن بلدة «حجيرة» قرب السيدة زينب بريف دمشق الجنوبي، على خلفية القرارات المجحفة التي أصدرتها المخابرات الجوية التابعة للنظام السوري، ومنعت بموجبها عودة الأهالي الأصليين إلى منازلهم، إلا بموافقة أمنية وشروط أخرى في سلسلة التضييق والابتزاز الممنهج التي تمارسها بحق المدنيين.

وتتم عملية شراء المنازل، باستخدام أسلوب «العصا والجزرة»، إلا أنّ الهدف بات واضحًا بإجماع نشطاء معارضين، وحقوقيين في دمشق وريفها، والذي تمثل بعمليات التغيير الديموغرافي للمنطقة برمتها.■

قبل اندلاع الحرب كانت سوريا تضم 16 مليون مواطن سُنّي لم يتبق سوى ثمانية ملايين فقط

■ المصادر:

1- التغيير الديموغرافي.. مخطط إيران لاختطاف سوريا والعراق، موقع مركز القرار، 18 يوليو/حزيران 2019.

2- إيران ووهم التغيير الديموغرافي في سوريا، موقع العرب، 2 مارس/آذار 2021.

3- إيران تسيطر على ثلاثة قطاعات رئيسية في سوريا... مخطط للتغيير الديمغرافي، موقع النهار، 25 أغسطس/آب 2022.

أدت إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة

وقائع «حرب المياه» التركية ضد شمال سوريا

سد إليسو هو الأكبر على الإطلاق في حجم تهديده لمستقبل سوريا والعراق

سحر عزوز

■ منذ آلاف السنين، رعى نهر «الفرات»، وأكبر روافده «الخابور»، الذي يمر عبر شمال سوريا، بعض أقدم المستوطنات الزراعية في العالم.

غير أن تركيا عمدت منذ عدة سنوات، إلى بناء عدد من السدود على مجرى الفرات داخل الأراضي التركية، أكبرها «سد أتاتورك»، مما أدى إلى تضرر الملايين من السكان في سوريا. حيث عمدت أنقرة إلى تخفيض كمية مياه نهر الفرات التي من المفترض أن تمر إلى الأراضي السورية إلى الربع، مما تسبب في نقص مياه الشرب والزراعة بشكل حاد.

وفي 2021، نشرت وكالة الفضاء الأوروبية صورًا لبحيرة الأسد وسد تشرين وسد الطبقة في سوريا، أظهرت تغيرًا ملحوظًا في مستويات المياه، ما أدى إلى موجات من الجفاف أصابت المناطق الزراعية الشمالية من سوريا.

■ تركيا عمدت إلى تخفيض كمية مياه نهر الفرات التي تمر للأراضي السورية إلى «الربع»

انعدام «الأمن المائي»

في يناير/كانون الثاني الماضي، حذر موقع «إنترناشيونال ليست» البريطاني، من خطر انعدام الأمن الغذائي والمائي في منطقة شمال سوريا، بسبب السياسيات التركية المتبعة، وجراء «حرب المياه» التي تشنها تركيا ضد شمال سوريا، لافتًا إلى أن نهر الفرات ينبع من تركيا، وتتحكم أنقرة فيما يقارب 90% من تدفق المياه فيه.

السدود والمياه.. حربٌ تتقنها تركيا

و«حرب المياه» التركية ليست وليدة اليوم، ففي مايو/أيار 2021، انخفض تدفق نهر الفرات إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، بسبب قيام أنقرة ببناء عدد كبير من السدود على النهر، الذي يعد أهم أنهار سوريا على الإطلاق، مما تسبب في أسوأ موجة جفاف منذ عام 1953، نظرًا لأن هذا النهر هو المصدر الرئيسي للمياه للزراعة والاستهلاك المنزلي، وإنتاج الكهرباء في شمال وشرق سوريا.

وبحسب الموقع، فإن «سوريا وتركيا ملزمتان بمعاهدة تقاسم المورد الثمين باتفاق يعود تاريخه إلى عام 1987، عندما وافقت تركيا على السماح بتدفق 500 متر مكعب من المياه في الثانية إلى سوريا. وبعد أكثر من 30 عامًا، فشل التعاون في الحوض المشترك».

واليوم، انخفض مستوى نهر الفرات بشكل كبير، ما أدى إلى نقص المياه في منطقة تشكل الزراعة فيها المصدر الرئيسي للدخل. لكن منذ أوائل عام 2021، بدأ تدريجيًا انخفاض إمدادات المياه من تركيا إلى مستوى مقلق، ما أدى إلى انخفاض إنتاج الطاقة وتهديد سبل عيش الملايين.

ويؤكد الرئيس المشارك لمجلس الطاقة والكهرباء، التابع للإدارة الذاتية الكردية، زياد رستم، للموقع البريطاني، أن تركيا «قطعت ما يقارب نصف المياه التي وافقت سابقًا على صرفها»، ويضيف: «يجب أن نحصل على 500 متر مكعب من المياه في الثانية من تركيا، لكن في الوقت الحالي يبلغ حجمها نحو 220-230 مترًا مكعبًا فقط».

ويشير رستم إلى أن «سد الفرات كان ممتلئًا دائمًا حين كان تحت سيطرة الحكومة السورية، كانت المياه تتدفق، والكهرباء تُنتج، والزراعة مستمرة».

ومن خلال شبكة السدود الخاصة بها، يؤكّد الموقع، أن تركيا يمكنها أن تعدل بشكل فعّال كمية المياه الموجهة إلى جارتها الجنوبية، وأن تقرر كمية المياه المتاحة. ومع اعتماد ملايين الأشخاص على نهر الفرات وروافده، فإن الرأي السائد في المنطقة هو أن تركيا تتعمد تلويث المياه المنبعثة إلى أراضيها، بحسب الموقع.

وتمثل المياه الملوثة تهديدًا للزراعة والصحة، وهي تضر بالمحاصيل، وتعرّض صحة السكان للخطر. وفي هذا الصدد، يقول رستم: «في الوضع الحالي، لا يمكن للناس أن يكونوا انتقائيين، وسيظلون يستخدمون هذه المياه لزراعة أي شيء».

ومن المرجح أن يؤدي تركيز الملوثات في المياه التي تصرّفها السدود التركية، عند اقترانها بارتفاع درجة الحرارة وتكاثر الطحالب والتبخر، إلى تدمير النظام البيئي لشمال سوريا. وأحصت الأمم المتحدة انقطاع المياه عن محطة «علوك» في الشمال 24 مرة منذ عام 2019، ما ينعكس على حياة 460 ألف شخص يستفيدون منها في محافظة الحسكة.

من جهة ثانية، اضطر المزارعون السوريون إلى بيع مواشيهم بسبب نقص العلف، نظرًا لندرة العشب، أو عدم قدرتهم على شرائه لزيادة التكلفة بنسبة 200 في المئة. وأدى ذلك موجة جديدة من الهجرة في سوريا من المناطق الريفية إلى المدن، أضافت الكثيرين إلى مئات الآلاف من الأشخاص الذين هجروا مزارعهم نتيجة للجفاف خلال أعوام 2006 و2008 و2010، ما أدى إلى زيادة إعداد الأحياء الفقيرة التي انتشرت حول المدن السورية الكبرى، بما في ذلك العاصمة دمشق.

قطع المياه سلاح أنقرة وميليشياتها للضغط على أكراد سوريا

تركيا و«سلاح المياه»

يمثل النصف الشمالي من سوريا قاعدتها الزراعية والصناعية، وكانت تركيا قد استثمرت ورقة السيطرة على مصادر المياه في هذه المنطقة قبل وخلال الحرب السورية، واستخدمتها كوسيلة ضغط سياسي، وكسلاح ضد الأكراد في الشمال السوري.

وفي كتابه «العمق الاستراتيجي» يقول رئيس الوزراء التركي الأسبق أحمد داود أوغلو: «ليس من المحتمل أن تسفر مسألة المياه، التي تطل برأسها كثيرًا، عن صدام نشط ومباشر مع سوريا، لأن سوريا تدرك أنها لن تتمكن من إحراز أية نتيجة في ملف المياه من خلال الحرب مع تركيا. فلا التوازن العسكري ولا الوضع الجيوسياسي بين الدولتين يصب لصالح دمشق، كما أن أي صدام ساخن لن يسفر عن نتائج من شأنها إخراج الفرات ودجلة من الرقابة التركية».

وتعتمد سوريا على نهر الفرات في 80 في المئة من احتياجاتها المائية، وهو العمود الفقري لمشروعاتها الكهربائية وخططها التنموية، وأكثر من ثلث مناطق سوريا تعتمد على نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وعلى رأس هذه المناطق حلب.

ويغذي نهر الفرات أكبر المحافظات السورية ومنها حلب والرقة ودير الزور بمياه الشرب، كما يغذي معظم المناطق السورية بالكهرباء، إلا أن معدل إنتاجه انخفض إلى أقل من الربع، بسبب انخفاض مستوى المياه فيه، وهذا الانخفاض لن يؤثر في إنتاج الكهرباء فحسب، بل شكل أيضًا تهديدًا لمياه الشرب.

وتؤكد التقديرات الرسمية أن تدفق المياه حاليًا لا يتجاوز 200 متر مكعب في الثانية. وإذا واصلت تركيا حرب المياه، فإن مدنًا مثل حلب والرقة ودير الزور والبوكمال ستواجه كارثة إنسانية لا محالة.

كما عمدت تركيا، مجددًا، إلى قطع المياه عن أكثر من مليون مواطن في الحسكة، والتحكم بمياه الضخ من محطة «علوك» في شمال سوريا، وهي بذلك تعرضهم لأزمة تهدد استمرار حياتهم لعدم توفر مصادر مياه بديلة.

ويقول رامي عبد الرحمن، مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن الحكومة التركية تستخدم المياه كسلاح لمحاربة قوات سوريا الديمقراطية ومحاولة تأليب المدنيين عند ضفاف الفرات عليهم، الحرب على السوريين وليست على «قسد»، وأن المدنيين الذين يعيشون على الزراعة والرعي هم الآن بحاجة ماسة لهذه المياه، وفي «دير الزور» شاهدنا كيف بدأ النهر يركد، أي أن هناك أمراضًا قد تحصل في تلك المنطقة، نتيجة «حرب المياه» التركية على مناطق سورية.■

■ المصادر:

1- تركيا تتحكم بمياه الفرات ودجلة ببناء السدود، موقع إندبندنت عربية، 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

2- تركيا تُصعّد حرب المياه ضدّ سوريا والعراق، موقع أحوال تركية، 5 مايو/أيار 2021.

3- تقرير بريطاني: تركيا تجفف الشمال السوري وتلوث مياهه، موقع الميادين، 31 يناير 2023.

4- موقع "ذي إنترناشول ليست" البريطاني
TURKEY IS RUNNING NORTHERN SYRIA DRY
Gisella Ligios
January 2023 30

سدود تركيا تتحكم بمياه دجلة والفرات

22 سداً
- و19 محطة للطاقة الكهرومائية على الأقل أنشئت على نهري دجلة والفرات

عام 1980
- وضعت أنقرة مخطط "مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير"

80 %
- في العراق وسوريا مهددين بكارثة إنسانية بسبب ممارسات تركيا المائية

585 سدا
- وصل عدد السدود خلال 18 سنة بعد أن كان 276

أقل من ¼
- نسبة انخفاض معدل إنتاج الكهرباء من الفرات في سوريا بسبب انخفاض مستوى المياه فيه

47 %
- من الإيراد السنوي الطبيعي لدجلة هي نسبة سيتم حرمانها لسد "إليسو" العراق

الملايين
- في العراق وسوريا مهددين بكارثة إنسانية ممارسات تركيا المائية

- انخفض معدل إنتاج الكهرباء من الفرات في سوريا إلى أقل من الربع بسبب انخفاض مستوى المياه فيه

المصدر : صحيفة "الغارديان"

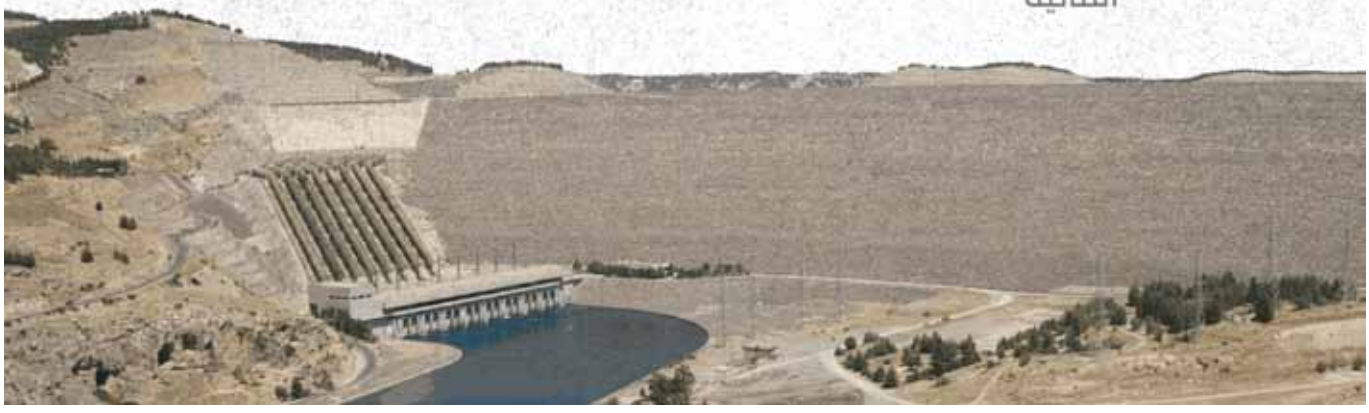

صالح مسلم الرئيس المشترك لحزب «الاتحاد الديمقراطي»:

التغيير الديموغرافي أكبر خطر على مستقبل سوريا

صالح مسلم، الرئيس المشترك لحزب "الاتحاد الديمقراطي" السوري

حوار

شريف عبدالحميد

قال صالح مسلم، الرئيس المشترك لحزب «الاتحاد الديمقراطي» السوري، إن سياسات التغيير الديموغرافي التي تنتهجها تركيا في شمال سوريا، لا تساهم طبعًا في حل الأزمة السورية مطلقًا، وإنما هي تعقد المسائل أكثر، مؤكدًا أن هذا التغيير هو أكبر خطر على مستقبل سوريا.

وأضاف مسلم في حوار لـ «شؤون إيرانية» أن تركيا ستفعل كل ما تستطيع لمنع الكرد في الشمال السوري من العودة إلى مناطقهم الأصلية، مشيرًا إلى أن مساعي «التطبيع» الجارية حاليًا بين دمشق أنقرة، برعاية إيرانية- روسية، ستؤدي إلى منح الشرعية لممارسات «التتريك» في البلاد.

وأكد الرئيس المشترك لحزب «الاتحاد الديمقراطي»، أنه لن يكون هناك أي استقرار بأي شكل من الأشكال في البلاد، وتركيا تضع «أصابعها» داخل سوريا، وأن أنقرة ستفعل كل ما تستطيع لمنع الكرد في الشمال السوري من العودة إلى مناطقهم الأصلية.. **وإلى الحوار:**

بناء المستوطنات عملية ممنهجة تأتي في اطار تغيير ديمغرافية عفرين

• نفذت تركيا منذ تدخلها العسكري في الصراع السوري عام 2018 عمليات تغيير ديموغرافي و«تتريك» واسعة النطاق شمال سوريا.. كيف حدث ذلك؟

– هناك ملاحظة عامة، وهي أن الدولة التركية تأسست على التغيير الديموغرافي منذ عام 1923، وحتى قبل ذلك بتهجير السكان الأرمن والروم والشعوب الأخرى أو إبادتها حرفيًا، يعني التهجير والتقتيل.

وطبعًا شمال سوريا ليس استثناءً، تركيا حاولت بشتى الوسائل أن تقوم بعمليات «تتريك» حتى خلال «أيام العسل» مع الرئيس السوري بشار الأسد، فقد استطاعوا بشتى الوسائل إدخال تعليم اللغة التركية إلى الجامعات وتدريسها في الكليات. وهذه من جهود «التتريك».

أما فيما يتعلق في شمال وشرق سوريا، فالأتراك كما تعلمون استطاعوا منذ 1939 إلى الآن، بالاتفاق مع الفرنسيين في ذلك الوقت، توسيع الحدود التركية إلى الداخل السوري.

ولهذا نستطيع أن نقول إن محاولات

■ محاولات «التتريك» والتغيير الديموغرافي المباشر في شمال سوريا بدأت منذ عام 2016

«التتريك» والتغيير الديموغرافي المباشر في شمال سوريا بدأت منذ عام 2016، من خلال غزو مناطق «جرابلس والراعي والباب»، والمناطق التي تقع في شمال حلب كلها.

• هل أدت العمليات العسكرية التركية إلى نزوح 350 ألف من سكان مناطق «عفرين ورأس العين وتل أبيض»؟

– نعم هذا صحيح، فالاحتلال التركي عندما سيطر على «عفرين» والمناطق المحيطة بها، بدأ في قتل بعض السكان وتهديدهم، وراح يمارس هذا الأسلوب على من تبقى من بعض المسنين في قراهم التي تمسكوا بها. ورغم أنهم لم ينخرطوا في أي عمل مقاومة حاول الأتراك التخلص من جميع السكان الكرد.

وربما يكون 350،000 هو رقم قليل للغاية مقارنة بالحقيقة، وهؤلاء تشتتوا في كافة أنحاء سوريا، منهم من ذهب إلى مناطق النظام، ومنهم طبعًا من وصل إلى مناطقنا، وهم موجودون في عفرين، وهناك مخيمات اللاجئين الذين لم يتشتتوا في المدن السورية، ويقبع هناك حوالي 120 ألف شخص.

اللاجئون وقود أردوغان السياسي

• في تقديركم.. هل ستظل الخطوات التركية المُتخذة ضمن عمليات «التتريك» سارية المفعول في ظل مساعي التطبيع الرباعي الحاصلة حاليًا بين دمشق وأنقرة برعاية روسية- إيرانية؟

- هذه اللقاءات الرباعية ربما تؤدي إلى منح الشرعية للممارسات التركية، لما جرى ولما سيجري في المستقبل، ومنها سياسة «التتريك» وتهجير السكان الكرد من تلك المناطق، يعني مثلاً إذا التقى رئيس النظام السوري مع رئيس النظام التركي فقد اعترف شرعيًا بالاحتلال التركي. وأعتقد أن هذه الجهود هي في سبيل منح الشرعية للممارسات التركية في تلك المناطق، ولهذا فهي خطوة خطيرة جدًا، يعني النتائج ستكون خطيرة على الشعب الكردي، وعلى استدامة الوضع الذي أوصل إليه الاحتلال التركي على الأرض.

• يقول الباحث فلاديمير فيلغينبورج إن سياسات تغيير الديموغرافيا التي تنتهجها تركيا لا تسهم في حل الأزمة السورية وإنما تتسبب في خلق مشاكل جديدة على الأرض.. كيف؟

■ مساعي «التطبيع» بين دمشق أنقرة ستؤدي إلى منح الشرعية لممارسات «التتريك» في البلاد

- كلام الباحث صحيح، فسياسات التغيير الديموغرافي لا تساهم في حل الأزمة السورية مطلقًا، وإنما هي تعقد المسائل أكثر، وتركيا تريد ذلك لأنها تعترض على الحل السوري منذ صدور القرارات الأممية، وهي بشتى الوسائل من خلال تحكمها بالمعارضة تحاول عرقلة هذه القرارات، وعرقلة مساعي السلام في جنيف وغيرها.

وأعتقد أن تركيا تحاول الصيد في الماء العكر، مهما كانت المياه عكرة فيسهل عليها الصيد، بمعنى أنها تحاول بشتى الوسائل تمرير سياستها من خلال هذه البلبلة، وهذا سيسبب مشاكل على الأرض، ولن يكون هناك أي استقرار وتركيا أصابعها داخل سوريا بأي شكل من الأشكال.

• ما هو موقف القوى الوطنية السورية في مناطق السيطرة التركية من عمليات «التتريك»؟

- النظام السوري، والقوى الوطنية السورية التي تتكلمون عنها، لم تتدخل في شيء أو تتخذ أي إجراء لمواجهة الاحتلال التركي، ولم تقف ضد عمليات «التتريك» الجارية، وكأن هذا لا يهمهم، يعني أنهم ساكتون عليها، ويدّعون عدم معرفتهم بها!

الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا

وفي بعض الأحيان، هناك بعض الأطراف التي ترى في ذلك شيئًا عاديًا، وتؤيد مثلًا استخدام العملة التركية للتداول بين السكان، ويقولون «لا نثق بالعملة السورية التي تنهار كل يوم»، وما إلى ذلك.

• هل تضع القوات التركية منذ الآن عوائق معينة أمام عودة سكان «عفرين» الأصليين؟

- نعم تركيا تضع العوائق منذ الآن، وهناك حلول ربما ستُفرض، لكننا لا نعلم بما سيجري وراء الستار، وخاصة خلال لقاءات الأتراك مع النظام السوري، ومع الروس أيضًا.

ونستطيع التكهن بأن الدولة التركية تفرض شروطًا بعدم عودة هؤلاء اللاجئين، وخاصة الكرد الذين هُجروا من مناطقهم حتى يعودوا إلى تلك المناطق، وهي - أي الدولة التركية- ترى في وجود الأكراد خطرًا عليها لكي لا يكون هناك احتكاك بين الكرد على طرفي الحدود، وشمال الحدود كلها مناطق كردية أيضًا، فهناك كبت وضغوط واستبداد وممارسات لا إنسانية تُمارس على الكرد في داخل تركيا، أيضًا حتى لا يكون هناك تواصل بين الأكراد علي طرفي الحدود، ستفعل تركيا كل ما تستطيع لمنع الكرد الذين هجروا مناطقهم في الشمال السوري من العودة إلى مناطقهم الأصلية.

■ لن يكون هناك أي استقرار بأي شكل من الأشكال وتركيا تضع «أصابعها» داخل سوريا

• ما هي مخاطر المساعي التركية إلى توطين مليون لاجئ سوري من غير المكون السكانيّ الأصلي على مستقبل البلاد؟ وهل هناك احتمالية لاندلاع حرب أهلية في الشمال مستقبلًا؟

- المخاطر كبيرة جدًا من المساعي التركية إلى توطين مليون لاجئ، هؤلاء ليسوا سوريين فقط، وإنما هناك تركمان من العراق، وتركمان من كازاخستان، وحتى من الصينيين الذين جلبهم الأتراك وعوائلهم، وأسكنوهم في مناطق أخرى مثل «إدلب»، وما إلى ذلك، ونقلوا قسمًا منهم إلى «عفرين».

والتغيير الديموغرافي الحاصل ليس باللجوء الداخلي فقط، ولكنه يحمل مخاطر كبيرة جدًا بالنسبة للسكان، وهو عقبة في طريق أي حل سياسي. فإذا كان من ضمن الحل السياسي عودة اللاجئين إلى مناطقهم وقراهم، سيجدون الآخرين يقطنون في مساكنهم وحقولهم وأغراضهم، وهذا طبعًا خطر كبير جدًا على المستقبل السوري.

كفريا والفوعة
7000 شخص
عفرين
نحو 350 ألف
شخص
أحياء حلب الشرقية
50 ألف شخص
رأس العين وتل أبيض
أكثر من 200 ألف
شخص
حمص وحماة
40 ألف شخص
أغلبهم من حي الوعر
القلمون الشرقي
6000 شخص
الغوطة الشرقية
نحو 70 ألف شخص
دمشق
سـوريا
التهجير القسري
والتغيير الديمغرافي
بفعل
الهجمات
التركية
بموجب
اتفاقات
مضايا والزبداني
5000 شخص
وادي بردى
2000 شخص
ريف دمشق
30 ألف شخص
وتضم داريا ,خان الشيح ,زاكية ,حي القدم ,مخيم اليرموك
قدسيا ,الهامة ,المعضمية ,التل ,برزة والقابون

إيران تلتهم سوق العقارات في سوريا

■ كشف تقرير لصحيفة الإندبندنت البريطانية أن الميليشيات الإيرانية تعمل على شراء العقارات والاستيلاء على الأراضي لزيادة رقعة توسعها ونفوذها، وأشارت الصحيفة إلى أن الحدود اللبنانية السورية تعد إحدى أكثر المناطق التي تجري فيها عمليات الشراء والاستيلاء، ووفقًا للصحيفة فإن حزب الله اللبناني يتصدر الجهات الشيعية والإيرانية من خلال المشتريات العقارية في تلك المنطقة، وأشارت الإندبندنت إلى أن الحزب اشترى أراض في أطراف العاصمة دمشق، وأن نحو 875 قطعة أرض تم بيعها للحزب، فيما أكدت بيع 315 شقةً سكنيةً في مناطق مختلفة من دمشق وضواحيها.

ليس بعيدًا عن حزب الله اشترت الميليشيات الإيرانية ما يقرب من 370 قطعة أرض حول منطقة الزبداني، وما لا يقل عن 505 قطع أخرى في منطقة الطفيل الحدودية اللبنانية، كما استولت على أماكن سكنية فاخرة في بلودان المنطقة السياحية البارزة، ومنذ شهور صدرت تقارير تفيد بأن حملة لشراء العقارات نشطت في الغوطة الشرقية ومدنها من مجموعات إيرانية، كما ينصب الاهتمام الإيراني حاليًا على مثلث دمشق - حمص - دير الزور في محاولة لحماية طرق إيران الآتية من العراق.

بدوره أصدر المرصد السوري لحقوق الإنسان تقريرًا يشير إلى أن تجارًا من مدينة الميادين في دير الزور يرتبطون بشكل مباشر بلواء العباس (أحد الميليشيات الشيعية الموالية لإيران في المنطقة) يواصلون شراء العقارات من الأهالي في عموم مناطق الغوطة الشرقية، عبر شخص اسمه أبو ياسر البكاري، وكان البكاري قد اشترى وأشرف على كثير من عمليات الشراء في مناطق ومدن الغوطة الشرقية وفقًا لما جاء في تقرير المرصد.■

تعريفات أساسية

■ قبل الولوج في استعراض عمليات التغيير الديموغرافي القائمة في سورية، لا بد من شرح تعريفات أساسية:

الديموغرافية: دراسة الخصائص السكانية لرقعة جغرافية معينة من حيث توزيع الأفراد على مجموعة معدلات نسبية، مثل: الولادة، والوفاة، والفئة العمرية، والمرحلة الدراسية، والقوم، والجنس، والدين.

معدل وفيات الأطفال: عدد وفيات الأطفال لـ 1000 طفل في السنة.

متوسط العمر المتوقع: متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد في البلد.

معدل وفيات: معدل وفيات الأفراد لـ 1000 مواطن في السنة.

مؤشر الولادة: عدد الأطفال المولودين في السنة.

اللجوء: عملية مغادرة البلاد بغرض الحماية بسبب الحرب، أو الاضطهاد السياسي أو القومي أو الديني أو بفعل الكوارث الطبيعية.

النزوح: عملية مغادرة المسكن الأصلي لمكان آخر ضمن حدود البلاد بغرض الحماية لنفس أسباب اللجوء.

الاستيطان: عملية إسكان واسعة في أرض دون رضى أصحابها، بغرض تغيير التركيبة الديموغرافية للرقعة الجغرافية المستهدفة.

التهجير الجماعي: ترحيل مجموعة من الأفراد من موقع جغرافي إلى آخر. ويكون جريمةً في حال حصل قهراً دون رضى المهجّرين، أو في غياب السند القانوني، أو لم تتوفر شروط السلامة والحماية المطلوبة أثناء التنقل. ويشمل مفهوم الترحيل ما كان بإشراف قوة عسكرية أو شبه عسكرية من خلال تسيير عملية التنقل، أو من خلال فرض واقع أمني أو اقتصادي أو صحي لا يترك للمدنيين خياراً سوى الهجرة من محل إقامتهم.

الإبادة الجماعية: هي الجرائم المرتكبة بسبق نيّة وترصد بغرض التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو قومية أو دينية إمّا من خلال قتل أفرادها، أو إلحاق ضرر جسدي أو نفسي جسيم بحقهم، أو إخضاعهم عمداً لظروف عيش قاهرة، أو فرض تدابير تحول دون تكاثرهم، أو من خلال نقل أطفال الجماعة عنوةً إلى جماعة أخرى.

جريمة حرب: هي كل جريمة جنائية بحق الأفراد المحميين بموجب القانون الدولي، والناتجة عن سياسة أو أوامر من القيادة والتي وفرت الحرب ظروف ارتكابها.

الأمن الاقتصادي: مدى قدرة الحفاظ على معدل دخل وطني بما يدعم سبل المعيشة في الحاضر والمستقبل المنظور.

المجموعة الإثنية/الملّية: مجموعة سكانية تتميّز بنسق ثقافي أو انتماء قومي ويضمّ عادة اللغة والدين. وهو في الحالة السورية ليس له تقاطع لازم مع القوم (ملاحظة: نستعمل مصطلح الملّة وفق أصله اللغوي وليس ضمن المفهوم السياسي المذهبي الشائع في لبنان).■

التغيير الديموغرافي... والاستيطان

حسين نعسو*

■ المادة 49 من اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكولان الملحقان بها لعام 1977 حظرت النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص، أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أراضٍ أخرى تحت طائلة ارتكاب جرائم حرب.

■ أي حديث عن إحداث التغيير الديموغرافي في منطقة ما يستدعي حكمًا الحديث قبل ذلك عن عملية نقل أو تهجير قسري حدثت لمجموعة سكانية من مكان ما، والإتيان بمجموعة سكانية أخرى من مكان آخر بغية توطينهم في تلك المنطقة المراد إحداث التغيير الديمغرافي فيها، فمن دون حدوث لعمليات التهجير والنقل القسري والاستيطان، لايمكن الحديث معه عن التغيير الديموغرافي الذي عرّفه القانون الدولي على أنه "هو ذاك التحول الذي يطرأ على البنيان والقوام السكاني لرقعة جغرافية، ناجمًا عن فعل أو أفعال إرادية من قبل جهة ما تجاه أفراد أو مجموعات تفقد إرادتها في ذلك التحول."

يتضح من خلال التعريف أعلاه بأن التغيير الديموغرافي لايمكن له أن يتم إلا إذا سبقه فعل إجرائي آخر من شأنه التمهيد لذلك، من قبيل نقل جماعة أو مجموعة سكانية من مكان ما والإتيان بجماعة أو مجموعة سكانية أخرى لتحل محلها، وهذا الفعل أو الإجراء يسمي بـ "التهجير أو النقل القسري" الذي عرّفه القانون الدولي النحو التالي: "بأنه ممارسة ممنهجة تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراض معينة، وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلًا عنها."

ويكون التهجير القسري إما مباشرًا أي ترحيل السكان بالقوة من مناطق سكناهم، أو غير مباشر عن طريق دفع الناس إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد، وهو يندرج ضمن جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وفق ماورد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 في المواد 6-7-8، "إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، متى ما ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين يشكل جريمة ضد الإنسانية."

كما أن المادة 49 من اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكولان الملحقان بها لعام 1977 حظرت النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص، أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أراضٍ أخرى تحت طائلة ارتكاب جرائم حرب.

وهذا الإحلال السكاني مكان المهجرين قسرًا يسمى في القانون الدولي بالاستيطان، والذي تم تعريفه على أنه: "عملية إسكان واسعة في أرض دون رضى أصحابها، بغرض تغيير التركيبة الديموغرافية للرقعة الجغرافية المستهدفة"، وتلك المجموعة البشرية التي يتم الإتيان بها وتوطينها في تلك الرقعة الجغرافية المراد إحداث التغيير الديموغرافي فيها تسمى وفقًا للقانون الدولي بـ"المستوطنين"، وبالتالي فإن أي حديث عن التغيير الديموغرافي دون التطرق للتهجير القسري والإقرار بعمليات التوطين والاستيطان فإنه لايعتد به قانونيًا، إضافة أنه يفرغ المصطلح من مضمونه ويفقد المصداقية والغاية من استخدامه.

لذلك على المنظمات الحقوقية والمدنية والأحزاب السياسية الكردية بأن تتوخى الدقة والحذر في اختيارها للمصطلحات القانونية وتداولها، فيما يخص بتوصيف الحالة القانونية الناجمة عن "الاحتلال التركي" لمنطقة عفرين، وأن تبتعد عن المزاجية والمجاملة السياسية أحيانًا، والجهل القانوني أحيانًا أخرى في اختيارها للمصطلحات السياسية والقانونية.■

× حقوقي وسياسي كردي

حزب الله يكتسح سوق العقارات بسوريا مستغلاً مآسي الشعب

باتت منطقة السيدة زينب خاضعة كليًا لحزب الله بعد أن اشترى أو صادر العقارات فيها

يقوم حزب الله بشراء العقارات في مدينة داريا الواقعة بريف دمشق

مروان محمود

■ مع انصراف الانتباه الدولي بعيدًا عن سوريا وسط الحرب الروسية في أوكرانيا، كثف حزب الله والحرس الثوري الإيراني سرًا عمليات شراء العقارات في المناطق التي لها قيمة استراتيجية بالنسبة إليهما.

وذكر ناشطون ومالكو عقارات أن حزب الله التابع لإيران يخفي دوره عبر استخدام سماسرة سوريين متواطئين مع مخططه، ويقوم بشراء أو مصادرة الممتلكات في مسعى منه لإحداث تغير ديموغرافي.

ويقوم الحزب بشراء الأراضي التي تعود إلى سوريين هم بحاجة إلى بيعها للضرورة المادية وإلى نازحين ومن الذين أخلوا ممتلكاتهم وهربوا من البلاد خلال الهجوم السوري والروسي.

واختار بعض السوريين الذين لديهم ممتلكات في مناطق مرغوب بها من الحزب بيع فللهم وأراضيهم على مضض للحصول على بعض المال منها عوضًا عن مصادرتها مباشرة من قبل النظام أو الميليشيات الإيرانية.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان في يناير/كانون الثاني الماضي أن حزب الله استولى على هنغارات كانت مخصصة للخضار بمنطقة السيدة زينب في دمشق، واتخذها مقرًا رئيسًا له.

كذلك، انتقلت مجموعات من عناصر حزب الله إلى منطقة الصبورة بدمشق وصادرت فللًا فيها بعد مغادرتها مقرًا لها في فيلا بمنطقة المزة قرب فيلا يملكها ابن خال بشار الأسد الملياردير رامي مخلوف.

ولفت المرصد إلى أن إيران تعمل مع ميليشياتها على إعادة إحياء مشروعها التوسعي قرب دمشق ومد نفوذها إلى الأطراف الجنوبية المجاورة لمنطقة السيدة زينب التي تعتبر معقلًا رئيسيًا للميليشيات.

ويقدم سماسرة محليون يعملون لمصلحة الإيرانيين عروضًا مغرية للسكان السوريين لشراء العقارات منهم مستغلين عوزهم، وذلك لتُستخدم من قبل عائلات عناصر الميليشيات الإيرانية.

استيلاء على أراضي دمشق

وفي هذا السياق، قال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن إن "هناك هجمة كبيرة من حزب الله والحرس الثوري على شراء فلل وعقارات بدمشق ومحيطها، وأبطالها تجار وسماسرة سوريون هم غالبهم من دير الزور".

وأوضح عبد الرحمن أن هؤلاء يشترون تلك الفلل والعقارات من أصحابها ويبيعونها تحديدًا لحزب الله.

وأضاف أنهم يبيعونها "بمبالغ تفوق قيمة العقارات الحقيقية، وتتم عملية الشراء بالوكالة لأن أصحابها خارج سوريا"، لافتًا أن المالكين "يفضلون بيعها تفاديًا للاستيلاء عليها بالقوة".

وأشار مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أن تركيز حزب الله والحرس الثوري على شراء العقارات بمناطق سورية عدة، بما في ذلك محيط دمشق، يأتي ضمن جهد أوسع "لإحداث تغيير ديموغرافي في سوريا".

ولفت إلى أنهما خلقا بمحيط العاصمة دمشق حزامًا عقاريًا لهما كمحطة على الطريق المؤدي إلى طهران والذي يمر بمنطقة البوكمال والميادين في دير الزور.

وقال عبد الرحمن إن الميليشيات الإيرانية بقيادة حزب الله اشترت منذ مطلع العام 2023 ما لا يقل عن 29 عقارًا بمدينة الميادين.

يُذكر أن هذه المناطق قريبة من الحدود السورية-اللبنانية ومن مطار الديماس ومن مركز الفرقة الرابعة التابعة للنظام السوري ومن مواقعهما العسكرية.■